الكتاب الأسود

إختلال ميزان تقسيم السلطة والثروة في السودان

المؤلف مجهول

مقدمة

إن هذا السفر جاء بعنوان (الكتاب الأسود... إختلال ميزان تقسيم السلطة والثروة في السودان). والذي نقدمه وثيقة عن أداء الأنظمة السياسية في تاريخ السودان الحديث، وهو ليس بالكتاب التحليلي الناقد، الصادر عن أهواء وأغراض، والتحامل علي فئة أو جهة. وإنما هو كتاب راصد للواقع، عارض للحقائق المجردة الموثقة، التي لا تنكرها العين ولا تخطئها البصيرة.

يعكس هذا الكتاب بشاعة الظلم الذي مارسته الأنظمة السياسية المتعاقبة علي البلاد منذ الاستقلال الي اليوم بصرف النظر عن توجهاتها وألوانها.. علمانية كانت أم إسلامية، ديمقراطية مزعومة كانت أم دكتاتورية. هذا الظلم البشع المتمثل في محاباة جهة واحدة من السودان علي حساب باقي جهاته. مؤثرة إياها بالعناية والرعاية والاهتمام والتنمية. لقد جعلت الحكومات المختلفة، من الحكم أداة لتكريس سلطة الإقليم الشمالي (ولايتي نهر النيل والشمالية) علي باقي أقاليم السودان الأخري، والتي قسمناها لأغراض الكتاب الي لخمسة اقاليم بما فيها الإقليم الشمالي وهي:- الإقليم الشرقي (القضارف، كسلا، البحر الأحمر)، الإقليم الأوسط ويضم ولايات (الجزيرة، سنار، النيل الأزرق، النيل الأبيض، الخرطوم)، الأقليم الجنوبي ويضم ولايات (أعالي النيل، بحر الغزال، الاستوائية)، الإقليم الغربي ويضم ولايات (كردفان ودارفور). وقد تعمقت هذه المحاباة وتجذرت ضاربة عرض الحائط بكل القيم الانسانية والاسلامية، وحقوق المواطنة المتعلقة بواجبات الدولة تجاه مواطنيها، فلم تنظر اليهم بعين الأب، أو تعاير مطالبهم واحتياجاتهم بمعيار العدل، لا استثناء فيه، ولا إيثار لجهة دون أخريات. فاستمرأت هذه الحكومة وكذلك تلك الجهة المعنية لحال الظلم هذه فصارت تبكي وتوسم غيرها بالعنصرية والكيل بمكيالين، هي تمارسهما صباح مساء منذ فجر الاستقلال وحتي اليوم.

فقد أضاعت الأنظمة السياسية مصداقيتها ،وفقدت مع ذلك – وبلا استثناء – صفة الدولة الراشدة، ولم تعد جديرة بتأييد الكيانات والجماعات والأفراد المنتمين لمجموعة (ظل السلطة) علي غرار ظل الأمطار.

هذا الكتاب أردنا به تسليط الضوء علي هذا الواقع، حتي تستبين الرؤية للجميع، وينجلي الامر، وينزاح عن الأعين كل غبش، وصولا للحقوق، كما أرهقت كواهلنا الواجبات.

إن هذه الدولة التي تدخل الألفية الثالثة بطموحاتها وآمالها، متناسية الأداة الموصلة لذلك، والمتمثلة في مواطنها المنتسب إليها، الحامل لحمومها، السند المأمول لها. فلا تلتفت لآلامه ومواجعه، غير آبهة بالمرارات المعتملة في صدره، من غبن عميق، عمقه جهل مزري مقصود، ومرض مقعد، وفقر تجمعت كل أسباب بقائه، وسبل دوامه، حتي عشعش وفرخ صراعات قبلية دامية، أتت علي الأخضر واليابس، ومع ذلك تطالب الدولة هذا المواطن أن ينهض، ويقيم صروح التنمية - وبجهده الذاتي – ما تريد أن تصل به سوابقها من الشعوب، التي استعد حكامها وأعدوا لمثل هذا الأمر عدته.

لعرض هذا الواقع المرير قسمنا هذا الكتاب الي فصول هي-

الفصل الأول .. التعريف بالسودان وموارده::

استعرضنا فيه حدود هذا الوطن، وما فيه من انسان، وما يقف عليه من امكانات وثروات، كان يمكن ان تغير من واقعه، اذا ترسم حكامنا طريق العدل، وتبعوا منهاج

المساواة – في الفعل كما رفعوا ويرفعون من شعارات تتكرر كل يوم

الفصل الثاني .. التعريف بالدولة وسلطاتها :

وقصدنا ان نقدم للقارئ الكريم نبذة عن ما اتفق عليه العلماء في تعريف الدولة وعلاقة سلطاتها بالمواطن، والالتزام المتبادل ما بينهما، تحت مظلة الحقوق والواجبات.

الفصل الثالث .. صور من اختلال ميزان تقسيم السلطة:

وفيه يقف القارئ علي تكريس السلطة في أيدي نخبة من جهة إقليمية واحدة. وكيف استغلت هذه الجهة السلطة بجميع اوجهها لجعل هذا الاختلال أمرا واقعا، فصار هذا الواقع وما تبعه من ظلم هو الأصل وما عداه هو استثناء ! وكل نداء للتصحيح يوصم بالعنصرية والجهوية، وبات شعار (اللاسامية..!)

بين عشية وضحاها بين ظهرانينا . ومورست الجهوية بقوة وتنظيم مكن ممارسيه من استلاب حقوق الغير وطمس معالمها وتكميم اي فاه ينادي بغير ذلك.

الفصل الرابع .. صور من اختلال ميزان تقسيم الثروة:

وفيه يظهر تأثير اختلال توزيع السلطة علي توزيع الثروة، وكيف استغلت الأولي لتوظيف الثانية، ابقاء للسلطة في موقعها ، وسيعا لاستدامة الحال من سيادة عنصر قبلي جهوي المنشأ علي باقي العناصر . في زمان باتت الثروة والقدرة الاقتصادية فيه هي الفصل والفيصل.

لفصل الخامس ..الرؤي المستقبلية:

وهي قراءة للواقع، قراءة استباق، واستقراء به لمآلات الحال اذا استمرت الامور كما هي عليه الآن. قاصدين بذلك اطلاق صفارات الإنذار لادراك وحدة الوطن، وابقاء كيانه قويا موحدا ، ولله قصد السبيل.

الفصل السادس .. نتف من حصاد الهشيم:

وفيه نقف بالقاريء علي الأفكار التي بنت عليها هذه الأقلية وجودها وصاغت منها أهدافها ، نري كيف ابتكرت لنفسها وسائل جديدة وسوغت لها من مبررات للقضاء علي الخصوم واحتكار السلطة والمال والجاه، جارفة كل القيم والمثل، ماسحة كل الاعراف، رامية وراء ظهرها المعتقد الذي اتخذته وسيلة لتبلغ به غاية الغايات .... السلطة ...الثروة

الفصل الأول

التعريف بالسودان

الموقع:-

يقع السودان بين خطي طول ١٤ و ٣٨ شرقا، وخطي عرض ٤ و ٢٢ شمال خط الاستواء بمساحة تقدر بنحو ٩٦٨ الف ميل مربع. ويخترقه في الوسط نهر النيل. ويجاور السودان تسع دول هي تشاد و افريقيا الوسطي والكنغو الديمقراطية ويوغندا وكينيا واثيوبيا واريتيريا ومصر وليبيا ويطل علي البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ٣٠٩ كيلومترا وبه عدة أقاليم مناخية متميزة. فشمال خط العرض ١٦صحراء قاحلة لا زراعة فيها الا في حوض النيل. وجنوب خط العرض ١٠ ذو مناخ استوائي رطب ويشمل الولايات الجنوبية، وما بين الخطين امتداد لحزام السافنا تتدرج من الفقيرة شمالا الي الغنية جنوبا.

هذا الواقع الجغرافي المتميز أثر علي التركيبة السكانية للسودان وجعل منه بوتقة انصهار تمازجت فيه كافة العناصر الاثنية في المنطقة، مما أفرز مزجا سكانيا متفردا أعطي للسودان ذاتيته الدالة عليه.

٢- السكان:-

يبلغ تعداد السكان (٢٤,٩٤٠,٧٠٣) نسمة وفقا للاحصاء السكاني الرابع اعام ١٩٩٣م ونسبة نمو بلغت ٢,٦٪ وتوزع السكان علي النحو التالي:-

١- الاقليم الشرقي (كسلا – القضارف – البحر الأحمر) ٣,٠٥١,٩٥٨ نسمة، بنسبة ١٢,٢٪ من سكان السودان.

٢- الاقليم الشمالي (الشمالية، نهر النيل) ١,٢٩١,٦٢٠ نسمة وبنسبة ٥,٣٪

٣-	الأوسط (الجزيرة – سنار – النيل الأبيض – النيل الأزرق – الخرطوم) ٨,٨٢٩,٣٦٧ نسمة وبنسبة ٣٥,٤%

٤-	٤ – 	الإقليم الغربي (كردفان ودارفور) 	٧,٩١٢,٢٨٥ نسمة وبنسبة ٣١,٧%

٥-	الاقليم الجنوبي (أعالي النيل – بحر الغزال – الإستوائية) ٢,٨٤٥,٤٨٠ نسمة وبنسبة ١١,٤%

والجدير بالذكر أن تعداد سكان ولاية الخرطوم – والتي ذكرت ضمن الاقليم الاوسط – يبلغ ٣,٤١٣,٠٣٤، ويشكل القادمون اليها من ولايات الجنوب والغرب أكثر من نصف سكانها الحاليين، وهم يسكنون الاطراف منها، لأنهم نازحون اليها بكثافة، هربا من جحيم الحرب في الجنوب، وفرارا من تغول الجفاف والتصحر وانعدام التنمية الكامل في الغرب.

الموارد الطبيعية:-

هذا البعد المساحي الكبير، والذي يحوي عدة مناخات وسهل فيضي خصيب، وجيوب متنوعة تبلغ في جملتها نحو ١٢٠ مليون فدانا صالحة للرعي والغابات. ولم تستغل للزراعة من هذه المساحة سوي ١٦ مليون فدان فقط، يزرع معظمها بالأمطار رغم توفر المياه الجوفية والسطحية. ويعتمد اقتصاد الصادر علي مناطق الزراعة المطرية لأن منها الفول السوداني والكركدي والسمسم وحب البطيخ والصمغ العربي، ومنها تأتي الماشية أيضا والإبل والضأن. كما تم أخيرا اكتشاف واستغلال الذهب والبترول، وبقية المعادن التي تنتظر الأستغلال مثل الغاز الطبيعي والنحاس ومعها ثروات البحر الأحمر والموارد السياحية الكامنة.

التقسيم الإداري للسودان:-

قسم السودان وفقا للمرسوم الدستوري الثاني عشر عام ١٩٩٤م الي ست وعشرين ولاية منها ثلاث ولايات في الشرق وولايتين في الشمال، وخمس ولايات في الأوسط بما فيهن الخرطوم وست ولايات في الغرب وعشر ولايات في الجنوب ولكل ولاية حكومتها ومجلسها التشريعي. الا أن السمة الغالبة علي

هذا التقسيم هي التفاوت الشديد في حظوظ التنمية. فاذا استثنينا الجنوب لظروفه فإننا نجد أن التنمية انحصرت في الشمال والخرطوم وجزء من الأوسط، وجزء من ساحل البحر الأحمر (للضرورة). فالإقليم الغربي بأكمله ليس به مشروع واحد يمكن أن يسند محافظة لمدة أسبوع، حتي مصفاة الأبيض تبيع ناتجها في موقعه بسعر السودان كله، أما المجلد وأبوجابرة فيكفي أن نصيب أهلها هو العمل في حفر خط أنابيب النفط فقط كتمرين هم ليدفنوا آماهم وأحلامهم المرتبطة بالاستكشافات النفطية في مواقعهم، إذ أنهم حرموا من العمل في منشأتها حتي كسائقين إذ تم استيرادهم من الخرطوم، مثلهم مثل رجال الأمن هناك، الذين تم اختيار ضباطهم ومعظم جنودهم من عنصر واحد معلوم. حفاظا علي عدم خروج دينار واحد الي أيد غير ما اعتادت عليه.

الفصل الثاني

تعريف الدولة وسلطاتها

عناصر الدولة:-

اختلف فقهاء القانون الدستوري في تعريف الدولة الا أنهم أجمعوا فقهيا حول عناصرها ومكوناتها.
فقد عرف فقيه القانون الدستوري العميد (كلسن) الدولة بأنها (التشخيص القانوني لأمة ما).
وذهب آخرون وفي مقدمتهم الفقيه (ديجي) في تعريفهم للدولة استنادا علي عناصرها ومكوناتها.
(الأرض، السكان، السلطة).

ويقول الأستاذ جمال البنا:- هناك خمس معايير لا بد من الالتزام بها ليكون الحكم اسلاميا حقا وهي:-

أ- أن يكون الهدف اعمار الأرض (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) البقرة.

ب- أن يكون المناخ هو الحرية، (لا اكراه في الدين)

ت- أن يكون المحور هو العدل، (ولا يجرمنكم شنئان قوم علي ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوي) المائدة. ويقول تعالي في الحديث القدسي (يا عبادي إني حرمت الظلم علي نفسي وجعلته حراما بينكم فلا تظالموا)

ث- أن تكون وسيلة اتخاذ القرار هي الشوري . (وشاورهم في الأمر وإذا عزمت فتوكل علي الله)

ج- أن يكون الحكم رسالة. وأن يكون الحكم بما أنزل الله وأن يكون أداة للتعبد.

والدولة في مفهومها الحديث تتطلب توفر العناصر التالية:-

أ- الأرض:- بمثابة الرقعة الجغرافية وقد أقرتها أطراف العلاقة في القانون الدولي.

ب- السكان:- وهم العنصر البشري الذي يعيش في تلك الرقعة من الأرضز

ت- السلطة الحاكمة:- ويقصد بها السلطة التي تتولي الحكم ويسند اليها ادارة الأرض والسكان طبقا لمؤسساتها وقانونها الوطنية. فتأسيسا علي ذلك فان الرقعة الجغرافية التي يديرها زعيم القبيلة او العشيرة لا تكسب صفة الدولة. وهذا ما يقودنا الي مفهوم السياسة والحكم، وقد ورد في الموسوعة الألمانية حول (السياسة) بأن السياسة هي فن الممكن، والتعامل بالمصالح الكلية للجماعة وصولا الي هدف السلام والرخاء العام، ورعاية حاجات الناس من أجل تحقيق السعادة المرسلة، وهي بذلك أيضا (فن حكم الجماعة)

شروط الإعتراف بالسلطة الحاكمة:-

أولي هذه الشروط وأهمها يكون تجاه الأرض، وذلك بحمايتها من الخطر الخارجي، ودحر العدوان عليها بغرض الإحتلال. وتعامل المواطنين وهم يؤدون واجباتهم بالتساوي في الحقوق، وعلي الدولة أن توفر لهم الأمن والحماية، وتبذل وسعها في توفير حياة كريمة لهم مع اشاعة الحريات وبسط الشوري، وتمكين المواطنين من المشاركة في السلطة وذلك دون تمييز باعتبار الدين أو العرق أو اللون أو الجنس..

والسلطة الحاكمة وهي تقوم بهذا الدور، ولا يتأتي لها ذلك الا من خلال قانون عام ينظم مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، ويفصل بين السلطات. هو ما تم التعارف عليه(بمبدأ الفصل بين السلطات).

وهنا نقف قليلا لنلقي الضوء علي سلطات الدولة:

أ- السلطة التنفيذية:-

(أو الجهاز التنفيذي) وهو المنوط به تنفيذ سياسة الدولة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ورعاية علاقة الدولة بالمجتمع الدولي ويكون خاضعا لرقابة السلطة التشريعية، وملتزمة بتشريعاتها.

ب- السلطة التشريعية:-

ووظيفتها سن القوانين المتعلقة بسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي تمثل ضمير الأمة الذي ينبض بالقيم والمثل العليا....الخ، وتستوحي عملها من الدين والعرف والقانون الطبيعي وقواعد الدولة. هي ساحة خصبة لممارسة المشاركة الجماهيرية في السلطة، وقراراتها ملزمة لكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها. هي نفسها ملزمة باحترام القوانين وقد سنتها ابتداء. وكما عليها مراقبة عمل السلطة التنفيذية ومحاسبتها.

ت- السلطة القضائية:-

وتكمن وظيفتها في تطبيق القوانين، والرقابة علي الدستور، والفصل في القضايا تحقيقا للعدالة ورفع الظلم. بذلك يتوجب عليها التزام جانب الحياد والاستقلال الكامل، وهي مخولة بذلك بالفصل في المنازعات بين كافة الأطراف، شخصية كانت أم اعتبارية حسب تدرج المحاكم لتنتهي بالمحكمة الدستورية كأعلي درجة للتقاضي.

ث- الإعلام:-

هذه السلطة التي برزت حديثا الي السطح، وانتزعت لنفسها وبالدور الذي تلعبه موقعا في أجندة الفقه الدستوري الحديث، فصارت سلطة بتعريفهم إياها. وقد لعب الاعلام جملة أدوار، تشابه ما تقوم به السلطة التشريعية الي حد كبير في مجال الرقابة، وتعين باقي السلطات بتسليط الضوء علي القضايا الملحة، ذات الإهتمام المشترك.

فهي الصوت المعبر والضمير المراقب، والحاجز الذي تقف عنده كل التجاوزات، بتصديها لمواطن الفساد والافساد، وتتحقق سلطتها اذا قامت بدورها المذكور بكامل الشفافية ونكران الذات.

الفصل الثالث

صور من اختلال ميزان تقسيم السلطة

١- التعينات الدستورية:-

السلطة هي عنوان الدولة ، وهي أداو سلطانها وقوتها ومصدر هيبتها . وبها تتحقق قوامها ورشدها . وفيها وبها تتحقق الشعارات التي ترفعها . والسودان بوجوده الجغرافي، علي الرقعة التي فوقها ارتفع علمه، رمزا للسيادة واعلانا عن السلطة – والحكم الذي يمارسه أبناءه، وفق ما ارتضوه من نظام أو تواضعوا عليه من مواثيق، أكدت جميعها علي تساويهم في الحقوق والواجبات، ومن ثم تساويهم في ادارة السلطة بحق المواطنة ودون تمييز لعنصر فوق عنصر او جهة دون أخري.

ومنذ الحكومة الوطنية الأولي ظهرت جليا الفوارق ما بين الشعارات المرفوعة والواقع الذي بدأ يتبلور بعد أن أطل باكرا برأسه

لقد أنست فرحة الاستقلال والشفافية التي أبدتها بعض قيادات تلك الفترة والثقة العظيمة التي أولتها هم القواعد، وحسن النوايا الغالي، أنسوا الناس التفاوت البين بين قدرات أبناء الإقليم الشمالي السياسية وقدرات باقي أبناء الوطن في هذا المجال. خاصة وأن الإدارة الشعبية وصوتها تمحورا في قطبين طائفيين. تسلماها علي أطباق الذهب وبدأت كل قيادة تحسس سبل الاستفادة من هذه القوة الجديدة، في استدوام السلطة عندها بعد الوصول بها الي سدتها . فبدأت ظاهرة تصدير النواب بامر السادة الي مناطق الولاءات العمياء، اغلاقا لأي باب أو كوة يمكن أن يتسلل عبرها خيط ضوء فاضح لذلك الاستغلال والاستغفال. ووضعت الطائفية لذلك حجر الأساس، وطرحت معالم لطريق تعامل الحكومات المتعاقبة مع المناطق التي تسمي تأدبا (بالمهمشة). فسارت عليه كل الحكومات والأنظمة، مؤكدة فشلها في تحقيق أدني قدر من العدالة في تقسيم السلطة، أو جعلها معبرة عن جميع اركان هذا الوطن. فبذرة الاستغلال تلك افرزت واقعا ثابتا لا يتزحزح، وهيمنة الاقليم الشمالي علي الجهاز التنفيذي وتوظيف هذه الهيمنة لاستدامتها، وخلق الظروف والمواثيق التي هذه الحقيقة سنة ماضية وقدرا مقدورا.

فقد ظلت نسبة التمثيل لأبناء الاقليم في الوزارة الاتحادية ثابتة رغم التحولات التي طرأت علي الساحة الفكرية، والكسب المعرفي لأبناء باقي ابأقاليم. فقد حافظت علي نسبة وجود فوق ال ٥٠٪ لم تنقص قط طيلة كل الحقب وأحيانا تصل الي فوق السبعينات. ولم يحكم السودان قط رئيس من خارج الاقليم الشمالي منذ فجر الاستقلال حتي اليوم. وهناك عدة انقلابات فشلت لأنها تقاوم اذا علم أن قائدها ليس من الاقليم الشمالي.

واذا استعرضنا سلطات الدولة المذكورة سابقا وطرحناها علي بساط البحث مقارنين أثر الحكومات السابقة علي هذه السلطات، لاتضح لنا هذا الكم من الاستغلال الذي رسخته مسيرة الحكومات المتعاقبة في حقبة السودان الحديث. وآثرنا أن يكون خطابنا الآن عبر الأرقام.

السلطة التنفيذية:-

التمثيل الجهوي في توزيع المناصب الدستورية في الحكومات السابقة:

أ- من العهد الوطني الي الاستقلال وحكومة الفريق ابراهيم عبود (١٩٥٤ – ١٩٦٤م)

بلغت جملة المناصب الدستورية خلال تلك الحقبة (٧٣ ثلاثة وسبعين منصبا) كان نسبة تمثيل أبناء الأقاليم الخمسة المذكورة فيها كما يلي:-

الرقم

إسم الإقليم

نصيب من

المناصب الدستورية الاقليم

نسبة التمثيل المئوية

١

الإقليم الشرقي

١ واحد

%١,٤

٢

الإقليم الشمالي

٥٨ ثمانية وخمسون منصبا

%٧٩,٥

٣

الإقليم الأوسط

٢ فقط منصبان دستوريان

%٢,٨

٤

الإقليم الجنوبي

١٢ فقط اثنا عشر منصبا دستوريا

%١٦,٤

٥

الإقليم الغربي

صفر (لم ينجح أحد)

صفر%

علما أن توزيع السكان وفق إحصاء ١٩٨٦م للأقاليم المذكورة كما يلي:-

١- الإقليم الشرقي ٢,٢١٢,٧٧٩ بنسبة بلغت ١١,٨%

٢- الإقليم الشمالي ١,٠١٦,٤٠٦ بنسبة بلغت ٥,٤%

٣- الإقليم الأوسط ٤,٩٥٨,٠٣٨ بنسبة بلغت ٢٦,٥%

٤- الإقليم الجنوبي ٤,٤٠٧,٤٥٠ بنسبة بلغت ٢٣,٧%

٥- الإقليم الغربي ٦,٠٧٢,٨٧٢ بنسبة بلغت ٣٢,٦%

ويلاحظ هنا أن نسبة ٥,٤% من جملة السكان في ذلك الوقت يمثلون في السلطة التنفيذية بنسبة ٧٩,٥% طيلة خمس حكومات متعاقبة دون ذكر التعديلات الداخلية فيها، والحكومات هي:-

١- الحكومة الوطنية الأولي يناير ١٩٥٤م بزعامة الأزهري

٢- الحكومة الوطنية الثانية ١٩٥٥م بزعامة الأزهري

٣- الحكومة الوطنية الثالثة ١٩٥٦م بزعامة الأزهري

٤- حكومة عبدالله خليل ١٩٥٨ بزعامة عبدالله خليل

٥- الحكومة العسكرية الأولي ١٩٥٨ –١٩٦٤م بزعامة الفريق ابراهيم عبود

علما بأن المجلس العسكري الذي عينه الفريق ابراهيم عبود كان مبنيا علي الطائفية، والفريق عبود نفسه كان من أتباع الطائفة الختمية والتي شكلت القاعدة الشعبية لحكومة عبود، ولذلك كان أثر الغرب فيه لم يظهر، كما أن الحكومات الاتحادية الثلاث الأولي مبنية علي نفس القاعدة الشعبية.

ب- فترة الديمقراطية الأولي:- ١٩٦٤ – ١٩٦٩م

توزع التمثيل فيها علي النحو التالي

١- الشرقي	٢ (منصبان فقط)	بنسبة	٢,٠٥%
٢- الإقليم الشمالي	٥٥ (خمس وخمسين منصبا)	بنسبة	٦٧,٩%
٣- الإقليم الأوسط	٥ (خمسة مناصب)	بنسبة	٦,٢%
٤- الإقليم الجنوبي	١٤ (أربعة عشرة منصبا)	بنسبة	١٧,٣%
٥- الإقليم الغربي	٥ (خمسة مناصب)	بنسبة	٦ز٢%

ومجمل المناصب الدستورية لهذه الفترة بلغت واحدا وثمانين منصبا (٨١)، والمفارقة في هذه الفترة أن حكومة سر الختم الخليفة، ورغم الاسهام الذي قامت به الولايات الغربية والجنوبية في وجودها فقد مثلت الشرق بمنصبين دون أن ينجح أحد من الغرب أو الوسط خاصة وأن من تم اختيارهم للوسط هم من أصول قادمة من الإقليم الشمالي.

ب- حكومة الرئيس جعفر محمد نميري ١٩٦٩ – ١٩٨٥م

فقد كانت جملة المنصب الدستورية طيلة الحقبة المايوية ١١٥ منصبا لكثرة التعديلات الوزارية في تلك الحقبة. توزع تمثيل الولايات فيها علي النحو التالي:-

١- الإقليم الشرقي	٤ (اربعة مناصب)	بنسبة	٢,٥%
٢- الإقليم الشنالي	٧٩ (تسعة وسبعون منصبا)	بنسبة	٦٨,٧%
٣- الإقليم الأوسط	١٩ (تسعة عشر منصبا)	بنسبة	١٦,٥%
٤- الإقليم الجنوبي	٩ (تسعة مناصب)	بنسبة	٧,٨%
٥- الإقليم الغربي	٤ (اربعة مناصب)	بنسبة	٣,٥%

ورغم البون الشاسع بين النظامين السابقين، فإن نسبة التمثيل وغلبة العنصر الشمالي ما زالت مستمرة، ومع تميز حكومة جعفر النميري بكثرة التعديلات وكثرة الوافدين علي التشكيلة الا ان اللواء والفريق فالمشير جعفر نميري آثر الإحتفاظ غلي التركيبة الجهوية كما هي، الأمر الذي أدي الي تمكين أبناء الشمال وتركيز التنمية في الشمال والوسط، مع اغلاق الباب أمام المبادرات الفردية المستقطبة لمشاريع التنمية من الخارج اذا كانت ذات وجهات غير الشمال وايقاف طريق الكفرة الفاشر ليس بخاف علي أحد.

ج-المجلس العسكري الانتقالي الأول ٨٥ – ١٩٨٦م

وتوزعت حقائبه كما يلي:-

١- الإليم الشرقي	صفر	بنسبة	صفر %
٢- الإقليم الشمالي	٢١ (واحد وعشرون)	بنسبة	٧٠%
٣- الإقليم الأوسط	٣ (ثلاث مناصب)	بنسبة	١٠%
٤- الإقليم الجنوبي	٥ (خمسة مناصب)	بنسبة	١٦,٧%
٥- الإقليم الغربي	١ (منصبا واحدا)	بنسبة	٣,٣%

وضمت هذه القاعدة أعضاء الحكومة الانتقالية مع المجلس العسكري الانتقالي. واستمر الحال كما هو بجملة (٣٠ منصبا)

هـ- الديمقراطية الثانية ٨٦ – ١٩٨٩م

فكانت حصيلتها في التمثيل الوزاري كما يأتي:-

١- الإقليم الشرقي	٣ (ثلاث مناصب)	بنسبة	٢,٦%
٢- الإقليم الشمالي	٥٥ (خمس وخمسون منصبا)	بنسبة	٤٧,٤%
٣- الإقليم الأوسط	١٧ (سبعة عشر منصبا)	بنسبة	١٤,٧%
٤- الإقليم الجنوبي	١٥ (خمسة عشر منصبا)	بنسبة	١٢,٩%
٥- الإقليم الغربي	٢٦ (ستة وعشرون منصبا)	بنسية	٢٢,٤%

بذا يكون الصادق المهدي هو الوحيد الذي قارب الكمال في تحقيقه المشاركة الكاملة في الحكم والتمثيل الشامل لجميع أقاليم السودان في حكومته، ورغم احتفاظ الإقليم الشمالي بتفوقه، الا أنه ولأول مرة يتولي أحد من أبناء الغرب والوسط منصب وزير المالية وهم: ابراهيم منعم منصور ود. بشير عمر، ود.عمر نور الدائم وللحق والتاريخ، فقد أنصف السيد الصادق المهدي جميع أهل السودان في حكومته. وان لم يكن التمثيل فيها بنسب الكثافة السكانية.

و- مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني:-

للخلفية الأيديولوجية التي إنطلقت منها ثورة الإنقاذ الوطني في يونيو ١٩٨٩م ولغلبة العناصر من جهة الغرب في تعداد منصري هذا التوجه، لم تجد قيادة الإنقاذ بد من تمثيل هذه المجموعة بعدد يتناسب مع عطائها، ولكن لم يكن تمثيلها علي حساب الإقليم الشمالي، والذي ظل محتفظا بتفوقه علي حساب إقليمي الأوسط والشرقي ويظهر ذلك في الجدول أدناه لمجلس قيادة الثورة والذي ضم ١٥ (خمسة عشرة) منصبا كان تمثيل الأقاليم فيها كما يلي:-

١- الإقليم الشرقي	٠ (صفر منصبا)	بنسبة	صفر٪
٢- الإقليم الشمالي	١٠ (عشرة منصبا)	بنسبة	٦٦,٧٪
٣- الإقليم الأوسط	٠ (صفر منصبا)	بنسبة	صفر٪
٤- الإقليم الجنوبي	٢(منصبان فقط)	بنسبة	١٣,٣٪
٥- الإقليم الغربي	٣ (ثلاث مناصب)	بنسبة	٢٠٪

وعندما استقر الأمر بالإنقاذ وتوطدت لها أركان الدولة وبدأت في تكوين وزاراتها، لم تجد ما يدفعها للخروج عن نهج السابقين في تعزيز وجود ممثلي الإقليم الشمالي في حكوماتها المختلفة، والمحافظة

علي غلبتهم، مشيحين عن الشعارات التي رفعتها الإنقاذ باسم المشروع الحضاري، اسلمة الحياة بالقدوة الحسنة، وتحقيق العدالة والمساواة وجعل المواطنة هي الأساس.

فهزمت تلك الشعارات وداست عليها علي أبواب التمكين، فكان تمكينا لعنصر جهوي، لا تمكينا للمبادئ والشعارات.

والجدول أدناه خير ناطق وهو يشمل المناصب الدستورية في عهد الإنقاذ منذ الحكومة الأولي الي ما قبل قرارات الثاني عشر من ديسمبر ١٩٩٩م حيث بلغت جملة المنصب ٢٠٢ (مئتان واثنين منصبا) توزعت كما يلي:-

١- الإقليم الشرقي ٦ مناصب (لمحمد طاهر إيلا منها ٥ مواقع) بنسبة ٣%

٢- الإقليم الشمالي ١٢٠ (منصبا) بنسبة ٥٩,٤%

٣- الإقليم الأوسط ١٨ (منصبا) بنسبة ٨,٩%

٤- الإقليم الجنوبي ٣٠ (ثلاثين منصبا) بنسبة ١٤,٩%

٥- الإقليم الغربي ٢٨ (منصبا) بنسبة ١٣,٨%

فحينما بلغت نسبة تمثيل الإقليم الشمالي في الحكم ٥٩,٤%، وهم بنسبة ١٢,٢% من جملة مجموع سكان السودان، فيكون مصير ٨٧,٨% من سكان السودان معلق بارادة ١٢,٢% فقط من جملة سكانه(وهذه النسبة السكانية الضئيلة في داخلها مجموعات اثنية تعاني من التهميش مثل المناصير والمحس،أولهم يمثل المهمشين من العناصر العربية والآخر يمثل المهمشين من العناصر النوبية وبهيمنة ثلاث مجموعات اثنية فقط في اطار الاقليم الشمالي هم الشايقية والجعليين والدناقلة).

هذه المعادلة الغريبة والصور المقلوبة ادت الي سلسلة متتالية من النتائج والآثار السالبة في مجال ادارة دفة الحكم، وكذا في مجال توزيع الثروة. وبها تكون الانقاذ قد هدمت بيدها ما بنته من سنين، وأسقطت الراية التي جمعت ها كل السودان، وأكدت بأنها ليست بالنغمة النشاز في تحقيق أهداف منظومة الحكم المتعاقبة علي السودان، والالتزام بمقرراتها وتقاليدها وأعرافها غير المعلنة، والمتفق عليها باستحلاب هذا الوطن، وايثار الأقربين من الأهل دون الأبعدين، والولاء قبل الكفاءات. فحتي عندما أرادت تعميم تمثيل الأقاليم في المحافظات والوزارات الإقليمية لجأت الي إختيار عناصر استوطنت تلك الأقاليم الا أنها ذات أصول من الإقليم الشمالي. لتوهم البعض بعدالتها في توزيع السلطة وتبدي حرصها الظاهر علي الحكم الفدرالي، الذي طعنته في مقتل بمثل هذه التعينات، وبالحجب المتعمد والتجفيف المقصود لاي معين يمكن أن يصب درهما للأقاليم دعما لحكوماتها غير المرضية عنها من القصر الجمهوري.

أما قرارات ما بعد الثاني عشر من ديسمبر والتمثيل الوزاري الذي تبعها لم تترك أي مجال حتي للايحاء بعدم الجهوية والقبلية في تكوينها، بدأ بالقصر وانتهاء بالولاة مرورا بالوزراء الاتحاديين. وفيما يلي قائمة مصنفة بذلك تبعد عنا التجني والاتهام ونبدأ بقائمة القصر.

١- الفريق عمر أحمد البشير	الرئيس	الإقليم الشمالي
٢- السيد علي عثمان محمد طه	النائب الأول للرئيس	الإقليم الشمالي
٣- السيد جورج كنقور اروب	نائب الرئيس	الإقليم الجنوبي
٤- د. رياك مشار	مساعد الرئيس	الإقليم الجنوبي
٥- د. ابراهيم أحمد عمر	مساعد الرئيس	الإقليم الشمالي
٦- اللواء الركن بكري حسن صالح	وزير رئاسة الجمهورية	الاقليم الشمالي
٧- د. أحمد علي الأمام	مستشار رئيس الجمهورية	الاقليم الشمالي
٨- د. نافع علي نافع	شئون السلام	الاقليم الشمالي
٩- د. الطيب ابراهيم محمد الخير	الشئون الأمنية	الأقليم الشمالي
١٠- دز سعاد الفاتح بدوي	المرأة والطفل	الإقليم الشمالي

١١- عبدالباسط سبدرات السياسية والقانونية الأقليم الشمالي

١٢- صلاح محمد محمد صالح الموارد المائية الإقليم الشمالي

وبعد رحيل د. رياك مشار بقي بالقصر أحد عشر دستوريا أحدهم من جنوب الرنك والباقي من شمال الجيلي، ليحكموا بلدا امتداده من بورتسودان الي الجنينة، ومن نمولي الي حلفا والحكم علي شيء هو جزء من تصوره فكيف لهذه المجموعة أن تتصور باقي السودان وكم منهم قد أتيحت له الفرصة لرئية ثلث مساحة السودان ناهيك عن رؤيته كاملا.

وأين هي العدالة في توزيع السلطة؟ وأين هي الشفافية التي تنادوا بها؟ وما دور هذا الجيش الجرار من المستشارين بالقصر..؟ ان لم يكن للترضيات وحفظ أغلبية التمثيل للإقليم الشمالي..؟ ثم ما هي المهام الموكلة اليهم ويعجز عنها الوزراء الإتحاديون..؟

أما الوزارة الاتحادية فتصنيفها كما يلي:-

- فريق ركن عمر حسن احمد البشير الإقليم الشمالي
- السيد علي عثمان محمد طه الإقليم الشمالي
- السيد جورج كنقور أروب الإقليم الجنوبي
- د. رياك مشار الإقليم الجنوبي
- ابراهيم احمد عمر الاقليم الشمالي
- د. مصطفي عثمان اسماعيل الاقليم الشمالي
- لواء ركن عبدالرحمن سر الختم الاقليم الشمالي

- د. محمد خير الزبير	الاقليم الشمالي
- د. عوض احمد الجاز	الاقليم الشمالي
- د. الزبير بشير طه	الاقليم الشمالي
- د. عبدالله حسن احمد	الاقليم الشمالي
- د. قطبي مهدي	الاقليم الشمالي
- الاستاذ عبدالباسط سبدرات	الاقليم الشمالي
- د. عبدالله محمد سيد احمد	الاقليم الشمالي
- السيد علي قمر عثمان يسن	الاقليم الشمالي
- المهندس كمال علي محمد	الاقليم الشمالي
- السيدة بدرية سليمان	الاقليم الشمالي
- عبدالحليم المتعافي	الاقليم الأوسط
- السيد ابو القاسم محمد ابراهيم	الاقليم الاوسط
- د. غازي صلاح الدين العتباني	الاقليم الأوسط
- السيد احمد ابراهيم الطاهر	الاقليم الغربي
- لواء (م) التجاني ادم الطاهر	الاقليم الغربي
- فريق معاش ابراهيم سليمان حسن	الاقليم الغربي
- استاذ مكي علي بلايل	الاقليم الغربي
- د. الحاج ادم يوسف	الاقليم الغربي
- السيد محمد طاهر ايلا	الاقليم الشرقي
- د. لام اكول اجادين	الاقليم الجنوبي

- السيد السون مناني مقايا الاقليم الجنوبي

- المهندس جوزيف ملوال الاقليم الجنوبي

وتكون نسب التمثيل للحكومة الاتحادية كما يلي:-

١- الاقليم الشرقي	١ (منصب واحد)	بنسبة	٣,٣%
٢- الاقليم الشمالي	١٨ (سبعةعشر منصبا)	بنسبة	٦٠,١%
٣- الاقليم الاوسط	٢ (منصبان)	بنسبة	٦,٦%
٤- الاقليم الجنوبي	٤ (اربعة مناصب)	بنسبة	١٣,٣%
٥- الاقليم الغربي	٥ (خمسة مناصب)	بنسبة	١٦,٧%

الفصل الرابع

صور من إختلال الميزان فى تقسيم الثروة

إن الثروة هى ظل السلطة، تتحرك بحركتها وتسكن بسكونها، وتستقيم بإستقامتها. وما رصدنا من اعوجاج وخلل فى ميزان تقسيم السلطة لا نتوقع ان يفرز غير ما هو كائن الان من ظلم مقنن متمترس خلف شرعية السلطة وبحمايتها وبتوظيف وتوجيه من السلطة. فالظلم الناتج عن الخلل المتعمد فى ميزان الثروة ، فيه البيان العملى لنهاية مطاف التلون وإستقلال الشعارات والتى قادنا زمانا أسلمناها قيادنا عصورا ، أملا فى حق صارعنا لأجله وكان نصيبنا الكركى الذى ادخل منقاره فى فم الذئب ليستخرج منه عظمة خنقه ، فعندما طالب الكركى باجرة على ذلك أجابه الذئب أن يكفيه من الأجر إخراج رقبته ومنقاره سالمين من فم الذئب.

والشعارات انتهت عند تقسيم الثروة على بساط ابيض جميل قسمت عليه الثروة وبقى عليها روائح العملات وقصاصات البنك نوت المهترئة . وادركنا اخيرا باننا نطلب استقامة الظل والعود غارق مستغرق فى الاعوجاج .

وتقسيم الثروة بدا حينما فكر نظام الفريق عبود فى تعميم التنمية ، فاوصل قطار الغرب الى نيالا واقام مدرستين مهنيتين بكل من الجنينة ونيالا وثانوية بالابيض وبورتسودان ، ومن ثم وجه كامل التنمية الى الوسط والشمال وخزان خشم القربة ، وحلفا الجديدة بمصنع سكرها تعويضا من الشعب السودانى وعلاج منه لاخطاء القادة ، ومال الشعب السودانى الذى سمح به لاعادة توطين اهالى حلفا . وما كان سينفق بتلك الصورة ان كان الامر يعنى احد من باقى الاقاليم .

وضعت الخطط الاستراتيجية التنموية عشرية وخمسية وثلاثية ... وعئدها ملتارات الدولارات مديونيات اضافية ، وتمركز للخدمات فى الوسط ومشاريع ذات اسماء كبيرة فى الشمال تضخ اليها الاموال من الخزينة العامة وعائدها لا يظهر . وبوقفه سريعة عاى الميزانيات الاتحادية وبقراءة المقترحات منها والمجازة مع صرففها الفعلى ، يظهر الفرق جليا فى الاداء.

لم تتجاوز أى ولاية سقف ٣٦٪ كصرف فعلى من المجاز او المصدق به ، فى حين ان أيا من الولايتين بالاقليم الشمالى لم تنزل عن ٦٠٪ كصرف فعلى من المجاز او المصدق مما يجعلها فى موقف المؤهل

لاستقطاب الدعم الجديد ، او تحويل الدعومات الساقطة عن باقى الولايات والتى عجزت عن استغلاها .

وهذه قصة:- ان وزارة المالية وقسم تصديقاتها وتوابعها ، وبداءا بوكلاءها هى اقطاعية خاصة بالاقليم الشمالى . فاذا استثنينا بعض مدراء الادارات داخل الوزارة فلن تجد نسبة ٥% خارج الاقليم ، ومستقبل هذه الوزارة سيكون لابناء هذا الاقليم لانك لن ترى غيرهم ولم يتم تعيين سواهم فى مداخل الخدمة . اما باقى الاقاليم فنصيبها خدمات الشاى والنظافة ، حتى السائقين سيتم احتواء الفاقد التربوى من ابناء الاقاليم الشمالى من اسر فى تلك المواقع .

فعندما تتقدم اى مؤسسة من غير الاقليم الشمالى بطلب تمويل ميزانياتها المجازة تقام فى وجهها جملة عراقيل ادارية اجرائية بدءا من التخويل بالصرف وتوقيته والبنود واتباعها .. وتتواصل تلك العراقيل وتنتهى الى البرمجة التى تخضع لمزاج السيد الوكيل والوزير وحتى المير خاصة وان فيها (حلفان بالطلاق – وكذلك بحياة الشيخ الفلانى ، وتبليغ عم فلان ، وزعل حاجة علانة) . من الذين لايمكن ان ترد طلباتهم ، فيتم شطب البعيد من البرمجة وادخال القريب . وتدور الدورة وينتهى العام والمشروع لم يصرف اكثر من دفعية او دفعيتين لا تتجاوز ١٠% او ٢% من المصدق بها فتسقط من الميزانية وتحول فى الميزانية الجديدة الى جهات اخرى مؤهلة ومعيار التاهيل هو كما ذكرنا من قبل .

وهذه الظاهرة اوضح ما تكون فى تمويل الجامعات والمعاهد العليا . فقارن بين جامعة كسلا او جامعة كادقلى مع جامعة شندى او عطبرة من حيث الامكانيات المتاحة . سيقولون لك مساهمة شعبية وهذه المساهمة نفسها من تصديقات المسؤولين التنفيذين من ابناء الشمال بالخرطوم ، ومن اموال المسسات التى يديرونها هى مؤسسات تتبع للشعب السودانى ومن ماله.

شباب فى العشرينيات واوائل الثلاثينيات يعملون مدراء لإدارات شركات فرعية لمؤسسات كبرى وذلك باسم الاستثمار لتلك المؤسسات وبامتيازات ومخصصات تحمد . ويقومون باعمال تجاوزية تثير الغضب والحنق . وعندما تتحدث الى احد المسئولين الكبار يبدى لك امتعاصه واستهجانة لتلك التصرفات ، وتكتشف بعد مدة بان المعنى مازال باقيا فى موقعه مع اضافة الامتيازات الجديدة ويعلمك بطريقة او اخرى بانه علم شكواك له ويمكنك ان (ان تبل مويته وتشربها) او تشرب من البحر.

ان ما عرجنا له من هنا قسرا يدخل ضمن الاختلال فى السلطة التنفيذية التى استعرضناها سابقا . لكن الوضع قد فرض نفسه فلم نتطع تجاوزه . وحتى لا تجرفنا هذه المرارات عن مسيرة العرض راعينا ان نقف على سمات البرنامج الثلاثى الذى اجازته حكومة الانقاذ للاعوام ١٩٩٩ الى

٢٠٠٢م وذلك لتتعين به فى اقتفاء اثار ما بدانا برصده من مظاهر اختلال ميزان الثروة وفيه يظهر خلل توزيع مشاريع التنمية سابقا ولاحقا .

١- القطاع الزراعى :-

أ- القطاع المروى وهو من اهم القطاعات التى تسهم بفعالية فى توفير الغذا وانتاج المحاصيل النقدية ويضم هذا القطاع المشروعات القومية الاستراتيجية الجديدة التى تهدف الى توسع فى انتاج الحبوب الغذائية مثل القمح والذرة الشامى والارز والعدس ثم توجيه الاستثمارات فى اعادة تعمير المشروعات مثل مشروع الجزيرة مشاريع الاقليم الشمالى .وتصاحب هذه البرامج توسيعه فى مواعين الرى مثل تعلية خزان الروصيرص واجراء المسوحات الجديدة مثل خزان مروى وحماية الاراضى الزراعية عن طريق مكافحة الهدام فى مختلف المناطق وتاهيل جسور النيل الابيض ويمكن ان نلاحظ الاتى فى هذه الجزئية ان المحاصيل النقديه المعنية لم يرد ذكر اسهامها فى الدخل القومى مقارنه بمنتوجات اقاليم الزراعة المطرية لا تضيف شيئا مقنعا بستوجب استمرار دخل الاموال للاقليم الشمالى وبتلك الكثافة :- فعائدات السمسم والذرة والفول السودانى والكركدى وحب البطيخ والصمغ العربى ومعا مشاريع زهرة الشمس اضافة الى المشاريع الجديدة مثل القوار والحرير الطبيعى كل هذه مضافة اليها فى الثروة القادمة لمناطق الزراعة المطرية كل هذه تجعل من مشاريع توطين القمح فى الشمالية مع الهجرات السكانية المعاكسة من اهل الاقليم الى العاصمة والخارج ولذلك انعدمت المقارنة العلية بين مردود هذه . هذه مقارنة بما يعرف بالاصول لاى منه

ومثل ه المواقف هى التى قادت الى ايقاف زراعة القمح فى الجزيرة وعيا لتوطينه فى الشمالية وتويقا وتبريرا لاقامة خزانات كجبار – الحمداب – ومروى . ولاندرى اى مكان رابع سيتم اتراحه فى القريب العاجل خاصة وان النخيل قد تم ترحيله الى الخرطوم ، وبتعويضات مجزية للمزارعين . ولاندرى من اين سيتم استجلاب البدائل لهم خاصة بعد تطور علم التكاثر عبر الانسجة . (والحى بشوف)

حتى مشاريع المياه لم تتطرق لمعالجة اثار القاش وستيت لانها تدمر فى الشرق فقط وتعطى سهولا فيضية عندما الشمال هادئة وادعة . ولم يرد مشروع دلتا القاش وطوكر رغم ان المناطق تعد من اكثر البقاع تخلفا فى السودان ، واهلها فريسة الدرن الرئوى وسوء التغدية والجهل والفقر .

وبلا امتداد فى الخليج او امريكا يمكنها ان تغير الحال بعض الشئى . ولسوء حظهم فان ممثلهم المعتمد هو (محمد طاهر ايلا) فقط ولاندرى كيف نرى (عجاج الارنب وط الكلاب) خاصة ان ميزانية الدعم الفنى الاجنبى للتعليم العالى موقوفة لدرء اثار فيضانات عام ١٩٨٨م وحتى اليوم .

ولذلك لن يغيب بند حماية الاراضى الزراعية عن طريق مكافحة الهدام ، وكلنا يعلم موقع عمل الهدام . وجاء تاهيل جسور النيل الابيض (العشرة ! ! !) او تزيد كختام لبرنامج القطاع الزراعى المروى وبحمد الله فقد انتهت قضية مشاريع الرهد الزراعية معها ترعتى الرهد وكنانة التى تم اتيراد المعدات والاليات باسمهما ، وبحمد الله فقد قامات شركة شريان الشمال (بشراء) تلك الالات وجزء من اليات طريق انقاذ الغربى لاكمال طريق شريان الشمال ، والذى سنراه على مشارف العوينات او الكفرة عبر دنقلا فى العامين القادمين باذن الله اذا سارت الامور كما هى عليه الان وليس هنالك ثمة شئى يمنع او يحول دون ذلك.

ب- القطاع المطرى :-

هذا القطاع بشقيه الالى واتقليدى يلعب دورا هاما في انتاج المحاصيل الغذائية .ويركز برامج العمل فى تحسين الخدمات الزراعية من ارشاد ووقاية وغيرها ، بالاضافة الى توفير المدخلات الزراعية ، وضم هذا القطاع الكثير من المشروعات الهامة مثل مشرو تطوير حزام السافنا . ومشروع جبل مرة للتنمية الريفية ومشروعات التنمية الريفية بجنوب كسلا وجبال النوبة ودرء اثار الجفاف والتصحر بشمال كردفان والذى يهدف الى مصادر بديلة لمياه الامطار .

وهذه قائمة باسماء الوحدات التى تصفيتها بامر من الحكومة المركزية :-

أ-مؤسسة جبال النوبة الزراعية

ب-مؤسسة النيل الابيض الزراعية

ج-مؤسسة النيل الازرق الزراعية

د-مؤسسة الالات الزراعية

ه-مؤسسة جنوب كردفان الزراعية

و-مؤسسة الزراعة الالية

ز-مشروع جبل مرة للتنمية الريفية

ح-مشروع غرب السافنا

مع ملاحظة عدم ورود اى ام لمشروع من الشمال ، وان هذه المشاريع تمت تصفيتها وليس بيعها او خصخصتها . رغم ان هذه المشاريع كلها ذات ابعاد تنموية اجتماعية اى تمس المواطن مباشرة

وهى ليس اقتصادية تدر ارباحا فقط . وهذا هو بيت القصيد ، فالعمل التنموى الاجتماعى يجب ان يظل فى الشمال فقط . ليتمر هذا الفارق النوعى بين المحرومين الذين يجب ان يكونوا ادوات انتاج للمال فقط ، بينما القابعين فى مكاتبهم فى انتظار (نعيم السودان وبهجة ام درمان) . والغريب فى الامر ان كلاالمنادين بالتنمية والدين يرغبون باكتمال تحقيق العدالة والمساواة لم يسالوا انفهم سؤلا :- اذكر فى الۃلايات الغربية مشروعا واحدا قامت به الدولة منذ الاستقلال حتى تاريخ يومنا هذا يمكن ان يدعم محلية واحدة دعما اوليا ولمدة ثلاثة اشهر . والاغرب ان معظم ادارات المؤسسات الزراعية الكبرى بالوسط يتعاقب على ادارتها مدراء من الشمال او دوى اصول قريبة الوفود من الشمال .
وخذ مثال ذلك مشاريع الجزيرة والرهد والنيل الابيض ، ودونكم وجهاء الخرطوم الجدد من القادمين من الجزيرة او النيل الابيض او الازرق باسم المزارعين او عى ظهر السياسة .

واذا عرجنا على مشاريع والمؤسسات التى تمت بيعها مبارة نجدها هى :-

١- مصنع كناف ابو نعامة

٢-شركة ساتا

٣- مصنع النيل الازرق للتغليف

٤- مصنع غزل بورتسودان

٥- محلج ربك

٦- مؤسسة التعدين السودانية

٧- فندق الحر الاحمر

٨- استراحة كوستى

٩- شركة السودان للاقطان

١٠- مدبغة النيل الابيض

١١- مصنع ريا للحلويات

١٢- مصنع كريكاب للحلويات

١٣- مدبغة الخرطوم

١٤- شركة الباب كوكو

١٥- فندق السودان

١٦- استراحة عطبرة

١٧- البنك التجارى

هنالك بعض المؤسسات تم بيعها لجهات اعتبارية مثل فندق السودان للصندوق القومى للتامينات الاجتماعية وهذه لا ضير عليها ، ولكن بالمقابل اذا نظرنا لمصنع الكناف الذى تم بيعه بمبلغ ٨٠٠ مليون جنية فقط هذا المبلغ اقل بكثير من عر البنيات هذا بخلاف الاليات والاراضى الزراعية وباقى الاصول . ويزول العجب اذا علمنا لمن تم البيع (هاشم هجو) ويمكن بعدها معرفة مآلات باقى البيوع ويمكنكم المقارنة بين اسلوبى التعامل الرسمى مع امثال هؤلاء ، واسلوب التعامل مع محمد عبدالله جار الذى استقدم المصفاه (كونكورب) عبر دورة استخبارية كاملة ، استخدم فيها كافة قدراته وقدرات اصدقائه وخلصائه الى ان ادخل المصفاة الى السودان ساعيا فى كسر طوق الحاجة المكبل لارادة البلاد ، لواحدة من اصعب المجالات . وما لاقاه من عنت ومزايدات وكيد رخيص كاد ان يوصله لما وصل اليه (احمد ابراهيم دريج) من قبله لو لا صموده وقوة قناعاته .

وادارة الثروة بهذه الطريقة تاكيد على رغبة الجهات المعنية على باء المال فى ايدى محددة . حسب مقررات الثلاث للمنفستو الخاص بهم . ومياه الابيض باهميته الكبيرة تلك لم تظهر فى هذا البرنامج ، وعندما تحرك واليها الشيخ ابراهيم السنوسى عى درب حل هذه المعضلة وقطع فيها شوطا بعيدا محدثا طفرات قوية فى درب الحل ، كان لزاما وعهداً وميثاقاً الا يظفر بهذا الشرف احد من غير ابناء الاقليم الشمالى ، وتذكرون جميعاً كيف كانت نهاية الشفيع احمد محمد فى المؤتمر الوطنى بعد تاسيسه وانشائه هو وسلفه حسن محمدين . والى من آل ملف السلام بعد جولات ابوجا وفرانكفورت ونيروبى الحرجة ، وبعد الوصول الى ما حسبه البعض يرا للامان تم سحب الملف من د. على الحاج ولم لغيره ومثل ذلك كان مصيره تاسيس الحكم الاتحادى وعزاؤه فى هذا ومازال ، انه قومى التفكير والنزعة ولا يغترف بالجهوية والعنصرية مهما كافته من غال ومرتخص ، ورغم الشواهد التى يسمعها ويراها تمارس امام عينه ومن رفقاء دربه . ولكن لاتستطيع الكف ان تحجب الشمس فكيف باصبع واحدة .

ج- الخدمات الزراعية :-

ان المحاصيل الزراعية البستانية ومع وفرتها وتنوعها الا ان نتائج البحوث لم تتجاوز القطاع المروى . اما ما سواه فيعانى الاهمال منذ سنوات واى سنوات قادمة . والسبب ان المواطن فى الشرق او الغرب او الجنوب غير مؤهل للاستفادة من قدرات تلك المؤسسات رغم إنه اغلب الاحيان لم يسمع بها البته . اما توفير وحدات الخدمات المتكاملة لصغار المزارعين فهذا شان من شئون الاقليم الشمالى فقط.

فقد تمنعت الوقاية فى مكافحة جراد البو الزاحف من الغرب ووصل مشارف جبل مرة لعدم دخول ذلك فى ميزانيتها ، اما ميزانية الطوارئ فاحتاجت الى خطاب تعريفى عن خطورة جراد البو حتى تكتمل حلقات الاقناع لازال طائرة الرش والمبيد ووقود الطائرة . ومع هذا بقيت الوقاية وبقى جراد البو .

د- الموارد الطبيعية :-

تستهدف الخطة الى الحد من التدهور البيئ وايقافه ، وتطوير وسائل الطاقة ، وتجنب القطع الجائر ، وتطوير الغابات المحمية ، على الرغم من وجود اناع جيدة من الاخشاب ومثلها من الحياة البرية الا ان الدراسات والمشاريع كله اتجهت الى الاستفادة السالبة منه ، دون السعى الجاد لتطويره على المسترى الاتحادى ، فغابات جبل مرة المتنوعة وحشائش السافنا الغنية بجنوب دارفور ومنطقة النيل الازرق واعادة تاهيل حزام الصمغ العربى فى مناطق القضارف . كل هذه المشاريع لا حظ لها نصيب فى تقزيع الدعم القومى الموجه لتاهيل مثل هذه البنيات .

ه – الثروة الحيوانية:-

تم اعلان الاقليم الشمالى منطقة خالية من امراض الثروة الحيوانية ولاندرى كم انتاجها من صادر السودان من الماسية والابل والصأن وما نسبة اسهامها فيه ، ام يدخل هذا ضمن برنامج انشاء سلخانة فى دنقلا للتصدير المباشر من هناك ؟ مع اقامة مطار اخر مساعد له بالقولد لتخفيف حركة الطيران ؟.. !

ان مثل هذه القرارات والمبادرات تؤدى غرضها من سحب البساط من تحت ارجل مواطننا البسيط . وشراء صمت المسؤولين بالولايات اما بالترغيب او الترهيب او الاستغناء اذا تمادى فى فتح ملفات غير مرغوب فيها . وهذا البرناحج لمكافحة الاوبئة قومى التمويل شمالى الادارة ومبرمج الاهتمام . ولما كانت الحكومة المركزية غير ذات اهتمام بهذا القطاع الا بما يحسب من عائدات الصادر ، لذا فانها لم تتردد فى اتخاذ مثل هذه القرارات متى ما كانت ذلك فى صالح اهل الاقليم الشمالى دون

النظر لمسألة الحقوق . وخير مثال لذلك نقطة جمارك كرب التوم ، قد تم تاسيس النقطة وحفر الابارعلى ميزانية شمال دارفور ، وعند بدء العمل فى النقطة صدرت اوامر عليا من القصر بتغيير طاقم النقطة واضافتها الى الشمالية . والطاقم الجديد ضد العربات المتجة الى شمال دارفور وهنالك اكثر من حالة لذلك ومعظم السائقين مدركون لذلك العنت المصاحب للتوجه الى دارفور من كرب التوم . مع كامل التسهيلات ورفيع العناية مع الحث والاغراء للعربات المتجهة الى دنقلا . وسرعة افتتاح فرع بنك السودان فى دنقلا مع المعاكسة المقابلة التى وجدها مقترح افتتاح الفرع فى الفاشر . علما بان سكان دنقلا لا يبلغون نصف سكان الفاشر ، ولان مقارنة سكان الشمالية بسكان شمال دارفور امر مفروغ منه

هذه بعض اساليب توزيع الثروة الاتحادية وهى كما ذكرنا سابقا تحتمى بالسلطة وتستغل تشوهات الجهاز التنيفيذى لتمرير هذا الظلم وتنقينه.

٢- القطاع الصناعى :-

ان الصناعة الريفية والقرى الصناعية هى الاساس للنهضة الصناعية لكل من الهند والصين ، ونحن نسعى لتخفيف القرى وتضخيم المدن هربا من التوازن التنموى ، وتركيز الخدمات فى المدن والتى يمسك بزمام المبادرة والريادة والقرار فيها ابناء الاقليم الشمالى كامر غالب ، ولايمكن توزيع التنمية والتى يمكن ان تعود بالتطور المعرفى لابناء باقى الاقاليم ، ما يهدد بقائهم (كاقلية مبدعة) كما سماهم احد مفكريهم ، عليه . فان الولايات او الاقاليم الاخرى لا حظوظ ها فى هذا المجال رغم ان البترول والذهب واحواض المياه الجوفية ومصايد الغاز كلها عوامل قابلة للترقية الصناعية مبنية على ما يملك الشودان من رصيد ضخم فى خام الحديد . ومادام القطاع الصناعى يسير بمثل هذا التفكير ويهذه المعدلات فسوف يطول الزمان قبل ان نرى مشروعا صناعيا فى المناطق الاخرى غير الوسط . حيث تحققت فيه هيمنة الشمال على كل مرافق القطاع الصناعى (التصنيع الحربى – مطبعة العملة – سك العملة – الكهرباء – مصانع السكر .. وهلم جرا) .

٣- قطاع الطاقة والمياه :-

وعن قطاع الطاقة حدث ولا حرج ، فطل العمل فيه هو توسيع رقعة مساحات التنقيب واطاع الامتيازات الاخرى المصاحبة لتلك العمليات فالوزراة صارت (بيت العيلة) لقبيلة واحدة . ما هان عليها ان تتكرم باى مساحة عمل اخرى لابناء الاقليم الذين خرج البترول من اراضيهم . واحتفظت هم بامانة الحفريات للانبوب لان السائقين يمكن اتيرادهم من ابناء الاقليم او بواسطة شركات تتبع

لابناء الاقليم ويجب الا يطمح ابناء الاقاليم الاخرى حتى اصحاب الارض التى يخرج منها البترول فى اكثر من التنازل .

اما بالنسبة للمياه . يتم تطوير مياه الخرطوم لان المدينة تمددت ولكن ما نصيب الشرق وما يعانيه من كلازار والاوسط من البلهاريا تفتك بلا رحمة ، وكذلك الملاريا وعلاج كل هذه يتم بتحسين استغلال المياه وتوفير المياه النقية .

٤- قطاع النقل والاتصالات :

الغريب ان الاستراتيجية تقول :-

نهدف الى ترقية وتحسين خدمات النقل والمواصلات وذلك من خلال السياسات والاستراتيجية الاتية:-

١- التكامل بين وحدات النقل والمواصلات بالتركيز على تشييد وصانة الطرق القومية لاهميتها فى التنمية الاقتصادية .

٢- توجية الاستثمار الجديدة نحو مشروعات واضحة المعالم والاهداف تؤدى الى زيادة الانتاج .

٣- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى مجال النقل والمواصلات وذلك اما بالمشاركة او بالبيع المباشر

٤- الاستفادة من الطاقات المتاحة بالقطاع وتعليقنا على ذلك :-

أ- يتبع لاحدى الوزارات الهامشية رغم اهميته ولذا فان سياساته خاضعة لقرارات من خارج دائرته .

فالتكامل بين وحدات النقل والمواصلات المقصود ، هل على مستوى الولايات ؟ وما هى تلك الولايات التى تملك وحدات ؟ ام هو مستوى مؤسسات الخرطوم قد تمت تصفية النقل الميكابيكى بالبيع ؟ وما هو تعريف الطريق القومى او الطريق الاقليمى ؟ وما هى المشروع الواضحة المعالم فى القطاع والتى يتم توجيه الاستثمارات اليها ؟ وعودا لسؤال قديم نوجه للدكتور عبدالوهاب عثمان وزير المالية السابق الذى رفض اصدار خطاب من وزارته يتضمن طريق الانقاذ الغربى مع المشاريع الممولة من بنك تنمية الاسلامي بجدة وتحويل الخطاب باسم توطين القمح فى الشمالية ، هل يدخل هذا

ضمن توجيه الاستثمارات نحو مشاريع واضحة المعالم والاحداث وتؤدى الى زيادة انتاج كما جاء في الاستراتيجية ؟ .

الطريق الدائرى بجبال النوبة وطريق الانقاذ .. طريقان جدواهما لاتخفى على احد ولكن قرار العمل فيهما مربوط باهداف وسياسات غير مرئية . ولكن يمكن تحسسها تمسها ظننا الاكيد ان يتحرك ابناء الولايات فى جميع مواقعهم لاقناع السلطة لبداية الفعلية فى العمل فى هذا الطريق ، فما صاحب هيئة المواصلات من دخان اكثف من صاحب قضية طريق الانقاذ الغربى ومع ذلك لم تتوقف عجلة الحياة فى مكاتب هيئة مواصفات ، لذا من الضرورة ان يتواصل العمل بطريق الانقاذ .

والا فليتحرك اهل كردفان ودارفور لاستقطاب الدعم الخارجى وتسمية الطريق طريق الغرب الصامت او طريق الصمود والتحدى الحقيقى وليس طريق الانقاذ . والذى سار حقيقة (طريق الاعلام الغربى) .

٤- قطاع الخدمات والتنمية :-

يبدو نجاح الاتراتجية فى هذين القطاعين عند الوقوف على مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتوزيعها وذلك من خلال نتائج المدارس الثانوية وظهور الاقاليم مهمشة مع اللمسة الطفيفة لمدارس الاساس التى لم تفتح فى بعض المناطق لمدة عامين بسبب الرواتب والكتب التى اكلتها الفئران فى المخازن دون ان توزع للتلاميذ لان محليات لا تملك قيمة الكتاب . فولاية غرب دارفور ذات المليون والنصف مليون من السكان جلس لامتحان مرحلة الاساس فيها (٤٢١١) وهذا اقل من مجموع الجالسين فى محلية من محليات بعض الولايات ذات العدد الذى لايجاوز عدد سكان محلية من محليات الولاية .

والتنمية الاسمية التى يتبناها صندوق دعم الالايات المبنية على منطق (الخيار والفقوس) وان تسربل بالموضوعية . فالتوزيع القديم لمشاريع التنمية افرز هذا الواقع الاليم .

والتفاوت المريع بين الولايات والذى اكدته الانقاذ وثبتته بسيرها على نهج من سبقها والصندوق القومى لدعم الولايات صار احد اجهزة الدولة المستخدمة لتاكيد هذا التفاوت . الصندوق لايمول اى مشروع بدون دراسة جدوى متكاملة وهو يعلم ما تحتاجه اى دراسة من هذه الدراسات من امكانات بشرية ومادية ومعينات ، كما يعلم قدرات الولايات المتاحة للمشاريع وامكانية تقديمها لدراسات الجدو . فليس هنالك ولاية مؤهلة لهذا غير الخرطوم الجزيرة والاقليم الشمالى الذى يستعين بابناءه وكوادره فى مجال اعداد الدراسات وفى مجال الضغوط على استخلاص الاموال المرصودة لها

ولغيرها بيدها القابضة على حلقوم الخدمة المدنية السودانية . وما لم يغير الصندوق من سياساته او تغير الدولة نفسها – وهذه تبدو بعيدة – فان الحال سيظل كما هو والتفاوت بين الاقاليم والولايات سزداد الا ان يتحرك اصحاب الشان لادراك حالهم .

وبعد حديثنا عن مشاريع التنمية وتوزيعها عبر البرنامج الاستراتيجى للدولة ، ننتقل الان للحديث عن المؤسسات المالية .. انشاءها ، إدارتها .. ، وتوزيعها .

١- المصارف:-

ان قطاع المصارف هو من القطاعات خلف الشريط الاحمر الذى لا يمكن تجاوزه او الدخول اليه عبر ميزات محددة وتصنيف حاد . فمن جملة ١٥ (خمسة عشر) منصبا لمحافظ بنك السودان فى الفترة ١٩٥٦/١٢/١م حتى اليوم لم يجلس احد المنصب من الاقليم الشرقى او الغربى الجنوبى ، وحتى المنسوب للاقليم الاوسط من اصول شمالية قريبة عهد بالوفود الى الاقليم الاوسط . والحديث موصولا لمديرى بنك الخرطوم والبنك الزراعى وبنك التنمية الصناعية بعد سودنة اصولهم الاولى . وحتى البنوك التى اضيفت لهم كانت على نفس النهج الادارى المغلق فى اعلاه على ابناء الاقليم الشمالى فقط وطلالة على المصارف تجعلك فى مقام العارف .

٢ – المؤسسات الاقتصادية :-

أ- الزكاة –

هذه المؤسسة الدينية اصلا وممارسة لم تسلم هى الاخرى من سياسات الشقشقة والجعللة والدنقلة . والصراعات الاخيرة بين امينها العام السابق واحد مدراء ادارته من المسنودين يعتبر واحد من ابرز انواع الصراعات المصالحية فى موقع كان يجب ان يكون اخر ما يتم تلويثه بمثل تلك الاحداث .

ب- مؤسسة التنمية السودانية-

هى ايضا لم تخرج من الاطار العام ولم يشهد تاريخها سابقة تولى منصب المدير العام لغير المجموعة اياها .

ج- الاوقاف الاسلامية-

وهى مثل الزكاة ، طيلة عهد الانقاذ لم يستلم مهام ادارتها من غير اهل الشمال .

د- صندوق التكامل-

هذا الصندوق خطا خطوات طيبة عند بدايته ، وعندما تسلم الصندوق احد ابناء اقليم من غير الشمال والوسط وجد محاربة منظمة ، بحيث اغلقت دونه كل روافد التمويل التى كانت متاحه لسلفه رغم دخوله فى تعاقدات مع شركات ليبية لصيد الاسماك بالبحر الاحمر وصناعة الطحنية اضافة للمشاغل التى استوعبت مجموعات من المحتاجين ، ووفرت الزى المدرسى باسعار طيبة . ولم تشفع له النجاحات فتمت تصفية صندوق التكامل وانشئت فى موقعه شركة سنين ، والتى اغرت بنجاحها بعض الاطراف من ذوى الخطوة فقاموا بنقل مديرها رغم نجاحه الى ادارة اخرى بديلا عن احد ابناء الاقاليم من غير الاقليم الشمالى ، وبحمد الله واصل مدير سنين نجاحه فى موقعه الجديد ، الا ان سينين صارت اثرا بعد حينن فغادرها المدير لمكان ممرع آخر ، خاصة وان الاسرة مهمومة " بالتكويش " لا سيما وان المظلة الدستورية التى يحتمون بها جد كبيرة ، فاحد أبناء العيلة فاقد تربوى يعمل سائقا مع اخيه ويقبض بالدولار على حساب برامج الامم المتحدة بالسودان

ه- صندوق دعم تطبيق الشريعة الاسلامية-

و- الهيئةالخيرية لدعم القوات المسلحة-

ر- منظمة الشهيد-

ز- نداء الجهاد-

س- البر الدولية-

ش- مؤسسة الشهيد الزبير الخيرية-

ص- الخطوط البحرية-

ض- الصندوق الخيرى للتامينات-

وهذه كلها مؤسسات تطابقت فى إدارتها من حيث انتمائهم جميعا الى الاقليم الشمالى ، تاكيدا لحرص الجماعة على عدم التفريط فى أى مؤسسة مالية يتوقع ان تخرج عن ايديهم ليدعم بها غيرهم .

*** الصندوق القومى للتامينات :-**

وظهر اللواء شرطة ماهل ابو جنة مديرا هذا الصندوق ، كنيته شيطانية ، كاسرا الطوق فى غفلة من الزمان . ولم يحتمل سعادة وزير الدولة هذا الوجود الشاذ ، فكانت المواجهة التى انتهت بخروج ماهل من الصندوق ، وعودة الشرعية لاهلها فى شخص المدير الجديد .

*** الخطوط الجوية السودانية :-**

- الهيئة العامة للطيران-

كل هذا العقد الفريد جاء اتفاقا وصدفة الا يكون على راس مجالس إدارتها ، وادارتها العامة شخص من غير هؤلاء المنتمين الى الاقليم الشمالى .

وبعد هذا يطالبوننا بدليل ينفى عنا تهمة العنصرية عندما نطالب بالعدالة فى توزيع السلطة والثروة . أن توزيع الأمصال والأدوية الطبية توزيع انتقائى ، وبمراجعة كشوفات صرف امصال السحائى للحملة فى العام المنصرم تتضح ذلك فهى محكومة بمزاجية المدير ورضاه ، فعندما جاء احد مناديب الولايات الطرفية رفض المدير باتا تكملة جزء من الحصة المقررة من الوزارة الاتحادية لتلك الولاية ، وعندما جاء السيد وزير الصحة الولائية وهو على علاقة بمدير الامدادات " وحلف عليه بالطلاق " . تجاوز المدير تحفظاته وموافقة السابقة وتصدق مباشرة لتلك الولاية الغلبانة " على شان خاطر عين الوزير والتى بها اكرمت الف الف عين " أن الباحث عن مفارقات توزيع الثروة والسلطة خاصة فى مجال ادارة المؤسسات سيرى العجب .

مدير عام فى مؤسسة معلومة ، تم نقله منها الى مؤسسة اخرى طلب من الجديدة مبلغ " ١٧٠٠٠ " سبعة عشر الف دولار كمستحقات تذاكر له ولاسرته ، كما طلب من مؤسسته السابقة نفس المبلغ على ان تسلم له بالدولار بالخارج وطالب بقيمة ايجار منزل لمدة سنتين مقدما واثاث بمبلغ سبعة مليون ونصف جنيه وقد تسلمها على دائر المليم اضافة لهذه راتب شهرى بمبلغ عشرة ملايين جنيه غير مخصصات الأخرى ترى هل سيجد أحدا من باقى أبناء الولايات متسعا فى مثل هذه المواقع . مهما كان الحديث عن العدالة والمساواة؟

*** لجنة قسمة الموارد :-**

عقب اكتشاف البترول وبدء تصديره ، وانطلاقة أسواق المحرومين نحو زمان تكون فيه الوفرة هى السمة الغالبة ، قوميين فى وقت يحسون فيى بشئ من الانتماء الى السودان ، حينما يجدون بعض فتات موائد التنمية تصل اليهم ، ولطبيعة الشح التى جبل عليها البعض وهلعهم نحو المال ، رأوا فى

هذا البترول ندرة توجب عليهم الاحتياط لاحتواء عوائدها . وقوم ظمآء والنيل بين ظهرانيهم كيف تغنيهم حفنة آبار .

فسرعانا ما تفتقت عبقريتهم عن صدور قرار رئاسى بتكوين " لجنة تقسيم الموارد الاتحادية " وهذا هو نص القرار :-

القرار رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٩٩م

تشكيل لجنة قومية لأعداد مقتراحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة الاتحادية والولايات

بعد الاطلاع على توصية وزير العلاقات الاتحادية ، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٣٩ لسنة ١٩٩٨م الخاص بتكوين لجنة قومية لقسمة الموارد القومية بين الحكومة الاتحادية والولايات وعملا بأحكام الموارد ١١٣ ، ١١٤ ،١١٥ ، من الدستور اصدار القرار الآتى :

تشكيل لجنة قومية :-

أولا : تشكيل لجنة قومية لأعداد مقترحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة الاتحادية والولايات على الوجه التالى :.

١- عبدالرحيم محمد حمدى	رئيسا	الشمالية
٢- د. تاج السر محجوب	عضوا ومقررا	الشمالية
٣- د. تاج السر مصطفى	عضوا	الشمالية
٤- اللواء معاش ابوالقاسم إباراهيم محمد	عضوا	الشمالية
٥- د. خالد سر الختم	عضوا	الشمالية
٦- الاستاذ فرح حسن	عضوا	الشمالية
٧- د. احمد مجذوب احمد	عضوا	الشمالية
٨- الاستاذ عبدالوهاب احمد حمزه	عضوا	الشمالية
٩- د. جمة كندى كومى	عضوا	الغربية
١٠- د. سوار الدهب احمد عيسى	عضوا	الشمالية

١١- الاستاذ جيمى ليمى	عضوا	الجنوبية
١٢- د. على عبدالله على	عضوا	الشمالية
١٣- د. عوض السيد الكرسبى	عضوا	الشمالية
١٤- الاستاذ موزيس مشار	عضوا	الجنوبية
١٥- احمد ابراهيم ترك	عضوا	الشرقية
١٦- د. عزالدين ابراهيم التجانى	عضوا	الشمالية
١٧- د. محمد خير الزبير	عضوا	الشمالية
١٨- الاستاذ قنديل ابراهيم	عضوا	الشمالية
١٩- الاستاذ فريد عمر مدنى	عضوا	الشمالية
٢٠- بدر الدين طه	عضوا	الاوسط
٢١- الاستاذ شيخ بيش كور	عضوا	الجنوبية
٢٢- عمر طه ابو سمرة	عضوا	الشمالية
٢٣- د. بدور ابوعفان	عضوا	الشمالية
٢٤- الاستاذ طارق مبارك	عضوا	الشمالية
٢٥- حسن جحا على	عضوا	الشمالية

الاقليم الشرقى	فقط واحد	٤٪
الاقليم الشمالى	تسعة عشر عضوا	٧٦٪
الاقليم الاوسط	فقط واحد	٤٪
الاقليم الجنوبى	ثلاثة أعضاء	١٢٪

الاقليم الغربى	فقط واحد	٤٪

ويتضح من خلال الجدول ان هيمنة الاقليم الشمالى فى اللجنة القومية المختصة بتقسيم الموارد بين الحكومة الاتحادية والولايات بات جليا كى يتاح لهم فرصة للتعبير عم ما يكن بدواخلهم من ظلم سافر.

الفصل الخامس

الرؤى المستقبلية

الآثار السالبة لإختلال ميزان العدالة:-

ان اى اختلال فى العقد الاجتماعى الذى يربط المجتمع بروابط تحفظ له وحدة كيانه وتماسكه ، لابد أن يترك آثارا على كافة محاوره ، مع تفاوتها فى العمق والحدة . الا ان ابلغها تاثيرا هى تلك التى تطال النسيج الاجتماعى للمجتمع . ويمكن رصد هذه الآثار الاجتماعية السالبة من رحم اختلال ميزان العدالة فى السلطة والثروة ، وهذا الآثار هى :

١/ النزوح :

وهو ترك الانسان للارض التى نشأ فيها ، وعليها تربى ، ومن وحى عيشه فيها صاغ عاداته وتقاليده ، ورسم وربط الخطوط المستقبلية المتعلقة بحاضره الموصولة بماضيه . وهذا الانقلاع لا يكون الا فى ظل اسباب قاهرة غالبة بعضها طبيعى وأخرى من صنع الانسان نفسه ، وبحكم الانفتاح الثقافى الاقاليم ، على انسان حصد منها كميات هائلة من عناصر المقارنة بين واقعه المحلى الذى يعيش فيه وبين واقع آخر على مقربة منه وعلى مرمى حجر . فهنا الحرمان المدقع ، وهنالك الوفرة المتخمة . وهنا الجهل الاصم وهنالك العلم الانور ، فعند اول مقارنة بين الواقعين . مقروؤة بواقع الحكم ، وموقع هذا المواطن من دائرة اهتمامه ، وامكانية التأمل على ضوء ذلك فى المستقبل ، لايجد الشباب من تلك الاقاليم حينها من مخرج من هذه المناهة سوى النزوح والهجرة الى بؤر الخدمات ومطالع أنوار العلم ، ومبلغ الحقوق ومرحى الواجبات . وبعدما تتمدد مساحة القطاطى والمنازل الفارغة فى كل قرية كما تتمدد الرمال الزاحفة نحو ابتلاع الآبار المهجورة ، والقرى والمراعى المقفرة ، فبالتالى تتمدد مساحات أخرى من السكن العشوائى واحزمة الفقر ، ودوائر الحرمان حول المدن ، والتى يؤسها اولئك الفارين من فقر الى فقر ومن بؤس الى بؤس ومن شقاء الى شقاء ، الا ان الوضع الاخير فيه بريق امل ، وبصيص اضواء فى دواخل هؤلاء معلقة بالانوار البهارج التى ترقبهم ساخرة ساهرة من المدينة التى يحيطونها .

وكان نتاج هذا النزوح أن ترك أثرا على البنية الاخلاقية القوية فى مجتمعات القرى ، فتهددت بالاهتراء والتمزق . فالقادم من أبناء القرية بناتها المدينة ، يجد نفسه عرضة لكم هائل من المشاكل

التى لا عهد له بها ، ولم تطرق سمعه من قبل ، وليس له سلاح للمقاومة سوى الجهل والحرمان والتطلع نحو الأحسن وهذه كلها محزومة بعفوية القرية وطبيعتها . وبالمقابل يترك فى زوجة ووالد ووالدة واخوان وبنات وقد تعلقت اسباب ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم بهذا الذى ارتحل بحثا عن شئ لهم ، ولم يترك لهم شيئا ، هذا اذا جنبهم اعباء ديون عليه يجب عليهم القيام بسدادها . فى هذا الاتون الحارق من الحاجات والرغائب الملحة والآجلة ، كلها تقود الى مصير واحد لا يسلم منه الا من رحم ربى .

٢/ الفاقد التربوى :-

تركزت الخدمات التعليمية فى الخرطوم ، والشمال واجزاء من الوسط ، وصارت تكاليف التعليم فوق طاقة المواطن ، ولا يتحملها الامن علقت اسبابه باسباب السلطة والثروة . ومع ذلك اصرت الدولة على تحميل المحليات امر التعليم ، ولما ادركت أن المحليات تحركت بايجابية نحو ذلك من خلال فرض رسوم على السكر قامت الحكومة بتحرير سعر السكر ، فاسقط فى يد المواطن الذى بدا اولى عتبات تنميته من خلال هذا القدر الضئيل من المتاح . فانهار كل شئ فى لحظة ، وحتى اليوم لم يفكر احد فى دراسة هذا الوضع لانه يخدم اغراض جهات معينة ، فكان الصمت الشامل عن هذا الخطوة ونسمع عن الزامية التعليم وقبلها مجانيته ، كما سمعنا عن الدواء المجانى ، وعليه فان هوة الجهل تتسع ، بهذا التجهيل المتعمد الذى يمارسه ابناء الاقليم الشمالى على باقى الاقاليم . فيحظلهم تفوقهم النوعى ، ويبعد عنهم غلواء النافسة فتكون البلاد خالصة لهم ، وهذه لعمرى أمكر من كيد يهود ، ولاندرى من اين تلقفوه وهم يشهدون بالوحدانية .

٣/ تفشى الأمراض :-

أن دائرة مركزها كسلا ودائرة أخرى القضارف تقومان بتقديم الخدمات الصحية لمجموعات من المرضى تفوق طاقاتها بأربعة أضعاف ، إضافة للاجئين والنازحين ، وتعتمد كلية على الإمكانات الذاتية من الخيرين لمقابلة تحديات الكلزار والدرن الرئوى والحميات ، مع انحدار خدمات الوقائية الى اقل ما يمكن ، والوقاية التى صارت دورية هى مكافحة العنتد والمسكيت ، وقد حفظت البلاد بطولها وعرضها هذا الشريط التلفزيونى المتكرر كل عام عن جهد وزارة الزراعة . وليتنا رأينا شيئا عن جهد وزارة الصحة الوقائى . رفعت الدولة يدها عن الصحة وجاءت بالتامين الصحى وبالمقابل انتشرت الفنادق الصحية على طول البلاد وعرضها ، وهى من ذوات الخمس نجوم فما فوق . فما أن تدخل مستوصفا ومن الاستقبال تبدأ فى عد النجوم حتى تخرج ان لم تترك عفش البيت أمنية.

ولاية غرب دارفور بأجمعها وتعداد سكانها ١٦٥٠٠٠٠ نسمة بها اختصاصى أمراض نساء وتوليد واحد بالجنينة وآخر بزالنجى ، مع أطباء يؤدون الخدمة الوطنية يتجددون مع مرور كل شهر ، وتنتهى مدة الواحد منهم وتجدد لآخر .

دخلت أول ماكينة أشعة الى الجنينة عام ١٩٧٨م ومنذ أواسط الثمانينات وصورة الأشعة تستدعى السفر لنيالا أو الخرطوم ، وكثيرا ما يعجز القادمون عن الربوع فياداون مسيرة البحث عن عمل يقتاتون منه ويكملون به العلاج . فينتهى بهم المقام الى قرى فى مناطق الإنتاج بالجزيرة أو القضارف الأحزمة حول الخرطوم ، فيلحق أهله به . فشظف هنا وقحط هناك ، لكن هنا العيش مع الأمل ولو الى حين . قربا من الطب ، وبعدا من هم السفر إليه.

٤/ انعدام السلام الاجتماعى :

أن الغبن الذى تولد ، ويتسارع اعتماله فى الصدور نتيجة للظلم الذى يراه الجميع ، والمتمثل فى انعدام ابسط مقومات العدل فى توزيع الثروة ، مع غياب الرعاية والتكافل ، واستهداف مجموعات من المواطنين لمجموعات أخرى طردا من الخدمة وتضييقا فى فرص كسب العيش ، رغم الكفاءة والقدرة أن هذا الغبن يهدد المجتمع السودانى ونسيجه ، ويضرب بشعور المواطن بالانتماء لهذا الوطن فى الصميم ، وآثار هذا التهديد وبدأت فى الظهور من قبل ، إلا أنه أظهر ما يكون فى هذه الحقبة .

٥/ الآثار الأمية

أ/ الكيانات الإقليمية:

أن مسلسل توالد الأحداث والمواقف ، كأحفاد للظلم وأبناء لاختلال التوازن التنموى – " وفرة فى مكان وانعدام فى أمكنة أخرى " – فرخ هذا المسلسل ، كيانات إقليمية مطلبية ، انتظمت كل الأقاليم مطالبة بالعدالة فى تقسيم السلطة والثروة ، فان كان جلها ينتمى الى الجنوب والغرب إلا أن منها من تولد عن معاناة أهل الشرق ، ومرارات الوسط ، وحتى الآن فاللغة الغالبة هى الحسنى ، ما بقى هناك أمل فى المراجعة والاستعداد من الطرف الثانى لرد الحقوق . فرابطة أبناء البجة وتجمع قوى الريف وكيان الغرب ومنبر الجنوب بالمؤتمر الوطنى وبعضا من الحزاب التى توالت (من إلغاء قانون التوالى) كلها ذات نهج سلمى تصالحى بعيدا عن التخاشن) .

ب/ الحركات المسلحة :

كل الحركات المسلحة التى قامت مثل أنانيا (١) وأنانيا (٢) وجيش تحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وتجمع ابناء الأنقسنا وحركات تحرير جبال النوبة كلها رفعت شعارات مقاومة الظلم الاجتماعى والتنموى ، وهى نتاج ردود أفعال لتعمق الإحساس بالاغتصاب المعتمد للحقوق ، والذى استمر منذ الحقبة الاستعمارية الى اليوم وكأنها قد استبدلت فى واقع الأمر مستعمرًا بمستعمر .

ج/ انعدام المصداقية :

ان أخطر الآثار قاطبة ، ومن جملة آثار انعدام العدل فى ميزان تقسيم السلطة والثروة ، هو سقوط مصداقية الحكام فى نظر مواطنى باقى الأقاليم . أن الحكومات منذ الوطنية الأولى الى حكومة الصادق المهدى الأخيرة (وهى الوحيدة التى ابدت وأظهرت شيئا من توخى العدالة فى توزيع السلطة)
انتهجت نهجا واحدا هو تمكين السلطة والثروة فى الشمال وجزء من الوسط . إلا أن حكومة الإنقاذ جاءت لتمكن الشمال جهويا وقبليا وتضيفا الى ذلك قطع المدد عن الأقاليم ، وتضيف مجموعات قبلية بانها معادية لها ولتتعامل معها على هذا الأساس ، وتقديم قدرات وإمكانات البلاد لقمة سائغة لفئة ، وترك باقى الوطن فريسة للقهر والغبن والظلم . أن الحكومات السابقة نأت بنفسها عن رفع شعارات الأسلمة والإسلام ، وكانت حكومات سياسية فقط أهدافا وممارسة ، إلا ان حكومة الإنقاذ جاءت رافعة شعارات الأخلاق والتدين متوسلة بالسياسة ، فانقلبت الأحوال الآن وصارت تلك الشعارات هى وسيلتها التى دخلت بها الى عالم السياسة فتمكنت بها ، ثم بدأت فى ضربها وهدمها من الداخل لأنها تضئ فتظهر سوء آت داخلها . وابشع ما فى داخلها الآن هى العنصرية والجهوية التى صيرت منها الإنقاذ قانونا ولوائح باسم (الموازنات) .

النظرة التاصيلية للحكم الاسلامى :-

وحتى لا نظلم احدا ، او نوصم بالتجنى ، فهذه خمس معايير لبناء دولة العلم والايمان الدولة النموذجية التى تتبنى المشروع الاسلامى برنامجا للحكم المحلى لقيم الدين ، المحقق للعدالة المثبت للمساواة . حتى نرى موفعنا منه ، وموقفنا بواقعنا الحالى :-

المعيار الأول اعمار الارض :-

أن الغاية من وجود الانسان فى هذا الكون هو خلافة الله على الارض وذلك باعمارها . مستغلا للموارد التى خرها الله لة . والدولة هى الجهاز الاشرافى المنظم لعملية الاعمار هذه .تقوم بوضع تفاصيل السياسات المنظمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والتى جاءت اسسها وحيا من عند الله تعالى على رسله وانبيائه ، الى خاتم المسلمين من المرسلين ، وهو الذى ختم رسالته بقوله : (اليوم

اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا) صدق الله العظيم ، فترك لنا عاصما من التفرق ، ومانعا للزيغ ، وحارسا من الخطل ، شريعة تقوم على استبعاد الظلم ، ومكافحة الغصب ومقاومة كافة مهدرات الكرامة فى طلب الحقوق . قاطعا الطريق على مفاسد الحكم ، من المحاباة والمحسوبية ، واثراء البعض على افقار الاخرين . فيكون الاعمار الحق ، وتنكبه هو التدمير الكامل وان تسربل برداء الدين او رفع رايات تمكينه.

المعيار الثانى – الحرية :-

قال الله تبارك وتعالى (لا اكراه فى الدين ، قد تبين الرشد من الغى) البقرة الاية (٥٦) تاركا امر الاختيار للبشر فى اخطر ما يمس حياتهم الدنيا الفانية ، ويحدد مصيرهم فى الباقية الدائمة ، لعلمه بان البشرعلى فطرتهم يملكون من وسائل القياس ما يوصلهم الى الحكم فى الاساسيات . وبالتالى ارسى دعائم الحرية فى اختيار مادون المعتقد . فبالحرية تتحقق قوة الراى وصدق العزيمة ، تقابلها رحابة الصدر ونفاذ البصيرة . فتجتمع لتحقق شخصية المسلم القوى الذى تقوم على اكتافه عمارة الارض وخلافة الله . وبحيث يسير فيهما وبهما وفق نة الله الكونية . فالحاكم ينزل عن رايه لراى الاغلبية حتى من مقام النبوة البشرية ، لامن النبوة الموحى اليه بها ز فينزل من ذلك المقام اعمالا لمفرزات حرية الراى التى غرسها فى اصحابه ، فكان جناه هذه الاراء المخالفة لرايه ، والتى نزل عند رغبتها حتى تكون سنة ماضية ، حتى ياتى سيدنا ابوبكر الصديق رضى الله عنه ليقول (ان احسنت فاعينونى وان اخطات فقومونى). ويأتى سيدنا عمر ليقول رايا نقطعه أمراة بمعارضه قوية مسنودة بالقران فى شان المهورفيقول رضى الله عنه (اخطأ عمر واصابت امرأة ، كل الناس افقه منك يا عمر). فامتلات النفوس عزا للحق ، واعتزازا بما يحملونه فى الصدور . لذا وصلوا الى ما وصلوا اليه من الفتوح لانهم اطمأنوا الى نهج الحكم وعدالة الحاكم ، فامتلات الجوانح بالحرية التى بشروا بها فى كافة الاصقاع .

ان الحاكم الذى يضيق بالراى الاخر ، والمسئول الملهم المفكر الاوحد ماهما الا وسائل لتكريس القهر السلطانى وممارسة شهوة السلطة القابضة التى فى نهايتها (لا اريكم الا ما ارى) فيعلوا هو وشيعته ويبغون فى الارض ، محصنين بالقوانين التى استنوها . فاينما تتوجه تجد حصانه ، منصوصة وغير منصوصة ، والاخيرة هى الاخطر . لانها تحصن المحاسيب ، فيعيثوا فسادا ، باسم ولى الامر وهو غاض الطرف عنهم ، ويعتلى المنابر مذكرا وذاكرا كل شئ الا حديثا للرسول صلى الله عليه وسلم (والله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) وان تذكر يوما فمخرجه فى (التسويات) باق. فالحرية تقاوم مثل هذه الجرائيم ، وتقوم ما يشوب الحكم من عوج . وبالحرية تتحقق الشفافية ويكتمل

نقاء المثال وطهارة والقدوة ، فالحرية هى التى ترفع ميزان الجرح والتعديل ، هذا الميزان المعصوم بالدين البعيد عن رغائب الذات ومطامح الانا واسار ال (نحن) . وانعم بالحرية من معيار .

المعيار الثالث :- اشاعه العدل

العدل هو اساس الملك ، وبه ينتصر السلطان الكافر ، وبانعدامه ينهزم السلطان المسلم وهو اسم من أسماء الله الحسنى ، وهو يدخل قرين الثروة فتتبارك وتنمو .

فالعدل الذى نرجوه فى سوداننا هذا ان يشمل الثروة فتوزع بالعدل وبما يتناسب مع حقوق المواطنة . حى تنزل التنمية على البلاد وفق ما يتفق عليه من اولويات ، مبنية على معلومات محايدة ومتاحة للجميع ، حتى يكون توزيع التنمية مقنعا للجميع فتتبارك بالرضى وتنمو بالسماحة . على مستوى الافراد والجماعات . فالتعامل فى مال السودان يجب ان يكون متاحا لجميع المؤهلين من ابناء السودان ، لا ان يكون حكرا للبعض دون الاخرين ، فالموارد والمنصرف لهذه الدولة بمؤسساتها المالية والاقتصادية اجتمعت حقيقته لدى فئه قليلة احتمت ببعضها على البعض ، ورغم الفساد الكبير الذى يدور الحديث عنه ، فستار السلطة مسيوغ على المتعاملن فى هذه المؤسسات . والغريب ان معظم البنوك المتهمة ، والتى تحركت الاجراءات القانونية ضدها او ضد بعض اعمالها نجد ان الغلبة للشركاء فيها ومؤسسيها لغير ابناء الاقليم الشمالى (بنك نيما – بنك صفا – بنك الغرب) .

والعدالة هذه يجب ان تطال السلطة بحيث تكون رئاسة الدولة تداولية وفق اقاليم البلاد ، كما هو الحال فى نجيريا لا ان تكون الرئاسة حكرا على الاقليم الشمالى .

وان تمتد يد العدالة لتشمل الجهاز القضائى فلا تكون رئاسته فى المركز والولايات عرضة لهزات القبلية والجهوية . والجهاز القضائى هو الجهاز الوحيد الذى بقى للضعفاء وطالبى الحقوق فى بلادنا ، رغم بقاء قيادته السياسية فى ايد معينة ، ولا عتب هنا لان القرار بيد اناس نعلمهم .

المعيار الرابع الشورى :-

وهى وسيلة المسلمين لاتخاذ القرار مهما صغر او كبر . فلذا يجب ان تكون مشاعة بين الناس ، وتكون القرارات والنتاج الصادرة عنها ملزمة للمسؤل مهما كان موقعه فى درجات الولاية العامة ، ولا سيما راس الدولة . فالشورى دوما هى ملزمة وليست معلمة ، وان من حق الجماعة محاسبة الحاكم بل واقالته ، وباستقراء النصوص والوقائع نصل الى الاتى :-

أ- لابد للحاكم من ممارسة الشورى قبل اصدار القرار . الشورى هى تكشف الابعاد التى لا يلم بها الراى الواحد ، وهى التى تسمح بالمعالجة المتأنية البعيدة عن المؤثرات العاطفية والشخصية ، وهى التى تبرز محاسن ومساوى اى قرار ما .

ان غياب الجسم الشورى الذى يشرع ويراقب تنفيذ القرارات ينتج عنه استقطاب للسلطات وتكريس للاستبداد . فمشروعات القرارات العامة والقوانين يجب الا ينفرد بها الحاكم وتقتضى الشورى . الا بتقاعس شخص عن الادلاء بدلوه . والا يصمت عن قول الحق ((فافضل الجهاد كلمة حق فى وجه سلطان جائر)) فالمنظمات والافراد والجماعات ووسائل الاتصال والاعلام الجماهيرى الشعبى والاعلام الرسمى بكافة الياته ، كلهم مطالبون بالمساهمة فى العملية الشورية ، فكلما اتسعت الشورى كانت اصوب واشمل واكمل والعكس صحيح اذا ضاقت دائرتها .

المعيار الخامس ان يكون الحكم رساليا :

بمعنى ان يكون كل شئى فيه لله ، اى ان يكون وسيلة للتعبد والقربى لله تعالى ، ويتوخى الجميع فيه لانفسهم مقام القدوة الحسنة . وان يمارس الحكم تعبدا يرتفع به الى مقام الاحسان . بعيدا عن الاستبداد والبطش والطغيان ، فيكون الحكم وسيلة لبسط شرعة الله وهيمنة حكمه ، وباساليب ووسائل تتفق مع ما تسعى لتحقيقه من مثل وليس فى رسالية الحكم (الغاية يبرر الوسيلة) .

فالاسلام اعطى الحاكم حقوق ولكن واجبات الحكم اعسر . فخط نهجا ورسم مسلكا واحدا يعتمد على محاسبة النفس . كما قال عمر (ليت ام عمر لم تلد عمر) وحديث (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) هذا الحديث وحده ليمفى لتأريق مضاجع اى امام يخشى الله ، وكل رئيس مدرك ان هناك حسابا فى يوم هو للحساب فقط بلا اى مجال لعمل او لكسب جديد يعدل الميزان .

فسيرة عمر بن عبدالعزيز ، وصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم من الولاة تعطى العامة والخاصة دروسا فى الحكم الرسالى القائم على العدل الكامل والمساواة ومحاسبة النفس ، ملاحقة لحقوق الناس وردا للمظالم . فالقرابة للحاكم كانت مغرما وليست مغانم كما هى اليوم . فكم عانى عبدالله عمر رضى الله عنه من عدل ابيه الذى يبدا به دوما فى المحاسبة وينتهى عنده تسليم الحقوق .

الفصل السادس

نتف من حصاد الهشيم

ان القسمة الضيزى للسلطة والتكالب الشديد على الاحتفاظ بها وباستخدام كافة الاساليب راينا ان دوافعها تمكن فى الاتى :-

١- **الزغبة الكامنة لدى هؤلاء الناس بالتسلط على العباد** وهذا الدوافع الغريزى الذى فلت من عقاله بعد ان تجرد المعنيون من اهم كابح له وهو رد الامر كله لله واستصحاب معيته سبحان وتعالى فى كل لحظة ، بحيث يتذكر الانسان قدرة الله اذا دعته قدرته لظلم اخيه الانسان كما الحال الان .

الولوغ فى المكاسب السياسية من تلك الجهة واستغلال امكانات الحكم والسلطة بصورة جعلت هؤلاء القائمين على الامر يظنون انهم اتو الى هذه المواقع بقدراتهم وامكانتهم الجهتية والقبلية بحيث انتهى الامر ان يعضوا عليها بالنواجز ويصروا على عدم تسليمها الا لنبى الله عيسى عليه السلام ناسين ان الله مالك الملك يوتى الملك لمن يشاء وينزع الملك من يشاء وان الايام دول ، ولو دامت لغيرهم لما الات اليهم .

٢- **ضلوع الكثير من هذه القيادات فى الفساد** الذى استشرى وتتطورت صورة واساليبه مع تنامى فترة الحكم هذه واصبحت للفساد فقهيه خلاصتها (التمكين) . فمن ولى من البلاد شيئا ولم تكن له دابه ، وان لم تكن له دارا اتخذ قصرا وضيعة . ومن كان فقيرا صار غنيا صار متحصنا . كان موحدا صارت له المثنى والثلاث والرباع .

لقد اصبح الفساد دولة فلابد من التستر عليه .

وتم تسخير اجهزة العدالة كلها لمعاقبة الضعفاء من السارقين ومنهم من دفعته الحاجة الماسة للسرقة او الاعتداء على المال العام ناسين ما حدث فى عام الرمادة . وقد كانت العشرة الاخيرة من سنين القرن العشرين بالسودان كلها رماده . الا ان الشريف فيها اعتدى على المال العام وهو امن من سلطان هو قريبة ومن عشيرته فاكل حتى التخمة وشرب الثماله من هذا المال العام فظهر هذا الاكل عمارات تناطح السماء ، وسيارات ضاقت بها الطرق ومؤسسات عامة اقفرت وافلست ، واقصى ما قامت به الجهات المعنية ان اعلنت التسوية بين الحكومة والسرقة (زيتهم فى بيتهم)

السيطرة على منابع المال ، طالما ان المال هو عصب الحياة ولا تستقيم الحياة بدونه فقسمت المؤسسات المالية على المحاسيب بميثاق عرفى غير مكتوب

٣- **شل الآلية الاقتصادية للغير (للعدو) بحيث لاتقوم للاخيرين قائمة** . فضيقوا الخناق عليهم وحاربوهم فى ارزاقهم تحقيقا لمبدأ جوع كلبك يتبعك ، ناسين ان الرزق من عند الله ، وان الله قادر على تبديل الأمور من حال . بل دهبوا اكثر منلك باعلانهم الحرب على رجال المال والاعمال المنتمين لغير الاقليم الشمالى (حلال على بلابله الدوح حرام على الطير من كل جنس) .

وفيما يلى نسوق بعض النمازج للتدليل على ما تقدم ، اذ يستحيل تعداد صور هذا الفساد وحصره فى مثل هذا الحيز الضيق

١- **لقد ابتدع حكامنا الجدد سياسة تشبه سياسة فرق تسد الاستعمارية** ، الا انها بلباس جديد اذ جعلت من اساليب التغريب والترهيب تارة والتقريب والابعاد تارة اخرى وسيلة من وسائل ضرب العلاقات الداخلية والبينية لمنسوبى باقى الاقاليم ، فى دهاء ومكر هو من فعل يهود . ففى شرق البلاد يضربون البنى عامر باهدندوة والامرار بالبشارين والحلنقة بالرشايدة حتى لا تستقر للمنطقة قرار . اما فى الجنوب فحدث ولا حرج فزرع الشقاق بين الدنيكا والنوير وبين النوير والشلك والفراتيت والدنيكا وبين الزاندى والدنيكا وبين المنارى والزاندى الى اخر ذلك المسلسل القذر فى فى عملية خبيثة يمزقون بها علاقات الاشقاء ودفعهم لقتل بعضهم البعض ، وما يجرى فى ولايات الوحدة وبحرالجبل وغرب الاستوائية وغرب بحرالغزال خير دليل على ذلك باستقلال عمليات تعيين الولاة والوزراء واعضاء المجالس النيابية . والاقليم الغربى مسرح خصب للممارسات هذه الفئه .
فالخلافات المفتعلة بين العرب والنوبة وبين المسيرية والحمر وبين السلامات والصليحاب واشعال نيران الاقتتال بين الزغاوة والرزيقات وبين بعض القائل العربية والمساليت ومثلهم مع الفور . ثم المهزلة الكبيرة التى تدار بذكاء شديد هذه الايام فيما يسمى بالخلاف بين العرب والزرقه . تخرج المنشورات باسم قريش واحد وقريش اثنين ، تدبجها الاجهزة الامنية برعاية النائب الاول وتحت سمعه وبصره ولانه المعنى بملف القبائل . وهكذا تسيي مخططاتهم ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين ، ولا يحيق المكر السئ الا باهله.

٢- الرائد معاش مارتن ملوال عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى الذى اغتيل سياسيا بتلفيق تهمة ضده وابعاده من المجلس فى عملية مخططة لاخراجه من المسرح السياسى

٣- اللواء معاش بكرى املك حاكم الشرقى الاسبق الذى عين فى بداية عمر الانقاذ حاكما على الاقليم الشرقى واقصى منها اثر تهمة مفبركة ضعيفة الحيثيات سخيفة الاخراج وما ذلك الا لانه من الاقليم الاوسط

٤- والى ولاية الخرطوم السابق السيد بدرالدين طه وهو من ابناء الولاية ، والولاية احدى محميات واقطاعيات الاقليم الشمالى فكان لابد من الترصد له وحصاء اخفاقاته وتضخيمها واخراجها فى صورة تنتهى باعفائه وتعيين د. مجذوب الخليفة واليا بديلا عنه وهو الذى تولى كبر صياغة المسرحية واخراجها فهو جعلتى متعصب للجعلية اكثر من الجعلين انفسهم.

الخاتمة

بعد كل الذى تمت صياغته ، وما قمنا من نقل للواقع ، وابرزه بكامل الوضوح ، منطلقين من شعار واحد منشق من اسم من اسماء الله الحسنى الا وهو ((العدل)) .

فالعدل والمساواة هى طلبنا وبه تتحقق قيادة الاسلام لمناهج حياتنا ، بالقدوة الصالحة فى المجتمع الصالح . ودليلنا الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم عن ربه فى الحديث القدسى عليه وسلم ((انصر اخاك ظالما او مظلوما)) ايان نصرته حينما يكون ظالما بان تأخذ بيده وترده الى جادة الصواب ، فالتفاوت بين حظوظ الولايات كان كبيرا عند الاستقلال ، وبدات خطوات التقارب فى السبعينات من القرن الماضى ، الا ان الامر اختلف فى العقدين الاخيرين منه ، فقد تمركزت كل الخدمات وتركزت كل السلطات فى الشمال والوسط ، مما افرز نزوح مجموعات من الولايات الى الوسط وجزء الى الشمال . وكان النزوح بحثا عن الغذاء والامان ، وثم بحثا عن فرص افضل للحياة بقرب خدمات الصحة والتعليم والمياة النقية ، لانعدامها فى الريف وكذلك هربا من غوائل الحطم الاتحادى الذى لوح السلطة لابناء الولايات باليمين ، وقبض المال عنها ليستردها بالشمال ، فأوحت بذلك عن عجز كوادر الولايات ادارة أهليهم ، **ونسوق هنا مثالين وهما :-**

غرب دالافور وجنوب كردفان :-

حيث منع الاول حتى من مصاريف تسيير حكومته بحجج هى فى مقام العقوبات الجماعية ، وعندما تفجرت الاوضاع وتم تعليق سلطاته ومنحها للفريق الدابى ، منحت له السلطات تلك ومعها مبلغ من المال مفتوح البنود ، وباب الله برمة الذى حفيت قدماه فى درب صندوق دعم اولايات ولم يجد سوى الوعود ، حتى تم تعيين الوالى الجديد ومعه صك بقيمة رواتب المعليمين ومتاخراتهم ، ومتاخرات القطاعات الاخرى ، وتكاليف زفته للولاية التى تجاوزت التين عربة ففتحت المدارس فى اقل من اسبوعين من وصوله . وكان نصف او ربع ذاك المبلغ كفيل بمعالجة القضايا ، ولكن الاهداف الخفية وقفت دون ذلك حتى يصل الحاكمون الى ما وصلوا اليه . ولايفوتنا ان نرصد هنا توجيها صريحا من احد اركان الحكم بالا يتم صرف اى مبلغ للغرب الا باذن مباشر منه شفاهة كانت ام كتابة ، ومازال الامر سارى المفعول .

ان مثل هذه القرارات ، ما هى الا دعوات صريحة للفتنة ، وتحطيم لسياج الوحدة ، ونعيب مستور يعنى كيانا قائما يقال له السودان . فمهما كانت المبررات سابقا والتى اجازت هيمنة عرق او جهة على مقدرات السودان ، فان الواقع اليوم يرفض تلك الهيمنة ، وندعو الاخوة ان يتنازلوا قليلا ، ويطرحوا حب الذات المدمر لها جانبا ، ويتيحوا الفرص الحرة للكفاءات والمواهب من المناطق الاخرى ان تجد حظها ، وان يبتعدوا من استغلال المواقع فى استلاب حقوق غيرهم أو تعطيل وصولهم إليها . وان يصدقوا مع الشعارات التى رفعوها .؟

فالعالم الاسلامى اليوم متعلق الانظار بالسودان ، ارتبطت اشواقه بنجاح التجربة فى السودان ، ودمار هذا النموذج لجناية كبرى على الاسلام والمسلمين . فندعو من بيدهم الامر الى كلمة سواء بيننا جميعا الا يظلم بعضنا بعضا، ولايهضم له حقا ، ولا يقطع له سبيلا موصلة الى مصلحة ، لا تتعارض ومصالح الجماعة .

المراجع

١ - دليل الحكم الاتحادى

٢ - وثائق مجالس الشعب (دار الوثائق القومية)

٣ - القرارات والمراسيم الجمهورية

٤ - قانون التصرف فى مرافق القطاع العام

٥ - ملخص حصر سكان السودان الرابع (النتائج الاولية) ١٩٩٣م

٦ - مكى عثمان مكى كتاب وزراء مالية عرفتهم ١٩٩٧م

٧ - صندوف النقد الدولى (منشورات)

٨ - المعهد العربى للتخطيط (الكويت مارس ١٩٩٧م)

٩ - الصندوق القومى للتامين الاجتماعى (نبذة تعرفية)

١٠ - الخطوط البحرية السودانية (مطبق)

١١ - مقالات صحفية

١٢ - اصدارات المعهد الدبلوماسى - الاردن

١٣ - بنك السودان – البنك الدولى (منشورات)